مسؤولية المراجع الخارجي في الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال في البنوك التجارية الجزائرية

أ.د محمد عبد القادر دياب
أستاذ المحاسبة والمراجعة المتفرغ
كلية التجارة – جامعة حلوان

شـوقي لــعوارم

مسؤولية المراجع الخارجي في الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال في البنوك التجارية الجزائرية

أ.د محمد عبد القادر دياب شـوقي لـــعوارم
أستاذ المحاسبة والمراجعة المتفرغ
كلية التجارة – جامعة حلوان

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المراجع الخارجي في مكافحة ظاهرة غسل الأموال وتوضيح مسؤولياته تجاه الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال في البنوك التجارية الجزائرية ، وتكون مجتمع الدراسة من العاملين بالبنوك التجارية الجزائرية ، بالإضافة إلى الاستعانة بآراء مجموعة من الخبراء الأكاديميين من ذوي التخصص بالجامعات الجزائرية ، كما بلغ حجم العينة المستهدفة (٣٨٤) مفردة ، والتي تم جمعها عن طريق أسلوب العينة الغرضية ، إلا أن عدد القوائم المستردة والصالحة للتحليل بلغ (٣٣٣) مفردة ، وعليه بلغت نسبة الاستجابة ٨٦% ، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي من خلال إستخدام الإستبيان بالإضافة إلى إستخدام الإنحدار المتعدد في إختبار الفرضيات.

توصلت الدراسة الى أنه يوجد دور للمراجع الخارجي في الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال لدى البنوك التجارية الجزائرية وذلك من خلال وجود يوجد تأثير معنوي إيجابي لجميع أبعاد كفاءة المراجع الخارجي على فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، وهم على الترتيب من حيث قوة تأثيرهم؛ التزام المراجع الخارجي بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني، يليه التزام المراجع الخارجي بالمسؤولية الاجتماعية، ثم التزام المراجع الخارجي بمعايير جودة المراجعة، وأخيراً التزام المراجع الخارجي بتقييم نظم الرقابة الداخلية، وهذه النتيجة تتوافق مع المصلحة الوطنية وذلك من خلال حماية الإقتصاد والمجتمع الجزائري من الفساد المالي والأخلاقي من خلال منع الجريمة وتمويل الإرهاب والاتجار بالمخدرات وتهريب الأموال خارج الوطن.

External Auditors Responsibility in detecting and reporting أ money laundering transactions in Algerian commercial banks

Abstract

This study aims to reveal the role of External Auditor in combating money-laundering and to clarify his responsibilities in detecting and reporting money-laundering operations in Algerian commercial banks. The study community is a worker of Algerian commercial banks, in addition to using the opinions of a group of academic experts specialized in Algerian universities. (384) Single, collected by the purpose sample method, but the number of retrieved and analytical lists reached (333) Individual, the response rate was 86%. The researcher used the descriptive approach through the use of the questionnaire in addition to the use of multiple regression in the hypothesis test.

The study found that there was a role for the External Auditor in detecting and reporting money-laundering operations at Algerian commercial banks by having a positive moral impact on the effectiveness of detecting and reporting money-laundering operations, in order of the strength of their impact; The External Auditor's adherence to professional ethics and ethics, followed by the External Auditor's commitment to social responsibility, the External Auditor's adherence to audit quality standards, and, finally, the External Auditor's obligation to evaluate internal control systems, this result is compatible with the national interest by protecting the Algerian economy and society from financial and moral corruption by preventing crime, financing terrorism, drug trafficking and smuggling of funds away from the country.

المقدمة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المراجع الخارجي في مكافحة ظاهرة غسل الأموال وتوضيح مسؤولياته تجاه الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال في البنوك التجارية الجزائرية ،مما يتطلب تطوير أدائه وكفاءته المهنية ليصبح دوره فعال في الحد ومكافحة عمليات غسل الاموال.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة بالاعتماد على الدراسات السابقة والدراسة النظرية ووزعت على العاملين بالبنوك التجارية الجزائرية ، بالإضافة إلى الاستعانة بآراء مجموعة من الخبراء الأكاديميين من ذوي التخصص بالجامعات الجزائرية .

توصلت الدراسة الى أنه يوجد دور محوري للمراجع الخارجي في الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال لدى البنوك التجارية الجزائرية وذلك من خلال وجود تأثير معنوي إيجابي لجميع أبعاد كفاءة المراجع الخارجي على فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، وهم على الترتيب من حيث قوة تأثيرهم؛ التزام المراجع الخارجي بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني، يليه التزام المراجع الخارجي بالمسؤولية الاجتماعية، ثم التزام المراجع الخارجي بمعايير جودة المراجعة، وأخيراً التزام المراجع الخارجي بتقييم نظم الرقابة الداخلية، كما توصلت الدراسة أيضا إلى أنه يوجد تأثير معنوي إيجابي لغالبية التحديات المؤثرة على كفاءة المراجع الخارجي في فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال ، وهم على الترتيب من حيث قوة تأثيرهم أيضا، التحديات المرتبطة بالمراجع الخارجي، يليها التحديات المرتبطة بالجهات التشريعية والسلطات الرقابية، بينما لا يوجد تأثير معنوي إيجابي للتحديات المرتبطة بالقائمين على إدارة البنوك في فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال ، وهذه النتيجة تتوافق مع المصالح العليا للوطن التي تنص على ضرورة حماية الإقتصاد والمجتمع الجزائري من جميع أنواع الفساد المالي والأخلاقي من خلال منع الجريمة وتمويل الإرهاب والاتجار بالمخدرات وتهريب الأموال للخارج .

وخلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات من أهمها، ضرورة تفعيل نتائج الدراسة بما يتوافق مع المصلحة الوطنية وخدمة الإقتصاد الجزائري،وهذا بزيادة تطوير وتحديث دور البنوك التجارية في مجال مكافحة جرائم غسل الأموال ، واصدار معيار مراجعة يحدد دور ومسؤولية المراجع في هذا المجال، ودعم المراجع الخارجي وحثه على وضع فقرة في تقريرة عن حالات غسل الأموال .

١- مشكلة الدراسة:

تسعى دول العالم إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيع تدفق الإستثمارات إلى أراضيها خاصة في ظل الإنفتاح المالي والإقتصادي الذي يشهده العالم اليوم، حيث أصبح من السهل إنتقال رؤوس الأموال الأمر الذي حمل في طياته تنامي حركة الجريمة المنظمة وتزايد تداول أموالها، فمهما إختلفت

أسباب ظاهرة غسل الأموال سواء كانت أسباب مباشرة أو أخرى غير مباشرة فالسبب في تطور أساليب هذه الجريمة العالمية كون أنها تُمارس بطرق متعددة ومعقدة سواء كانت تقليدية أومبتكرة لتمويه وتحويل المتحصلات الجرمية إلى أصول وممتلكات تبدو في صورة شرعية، ومن بين هذه الأساليب جزء كبير ينتقل عبر القطاع المصرفي وآخر خارجه، وهو ما يقتضي البحث في طبيعة هذه الأساليب التي تشهد إنتشاراً وتطوراً سريعاً خاصة في القطاعات المصرفية التي تحرك عجلة معظم الاقتصاديات الدولية .

ونظرا لأهمية دور المؤسسات المالية والبنوك التجارية بصفة خاصة في مواجهة ومحاربة العمليات المالية المشبوهة ، ولما تخلفه ظاهرة غسل الأموال من آثار وإنعكاسات سلبية قد تصل إلى حد زعزعة ثقة المستثمرين في هذا النظام المصرفي وبقاء جزءاً منه تحت سيطرة المافيا والجريمة المنظمة ، فلقد وضعت معظم الدول والهيئات جهوداً من خلال وضع أطر تشريعية وإدارية وقانونية تتصدى لهذه الظاهرة، ومنها جاءت الحاجة إلى رقابة بنكية دائمة تحمل إجراءات وقائية تحمي البنوك وموظفيها من مؤشرات الإشتباه في هذه الجريمة التي تتغير من مكان لآخر ومن زمان لآخر، وتعتمد أساسا على ضعف قوانين مكافحة غسل الأموال وعلى ضعف ايضا كفاءة الأفراد القائمين عليها والذين قد يكونوا من ذوي الخبرات الاقتصادية والقانونية والمصرفية المحدودة.

وانطلاقا من ذلك أصبحت هناك حاجة ضرورية لإيجاد أساليب وطرق للحد من ظاهرة غسل الأموال ، ومن هنا يأتى دور المراجع الخارجي في الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال في البنوك الجزائرية ، حيث يساعد في تعزيز النزاهة والشفافية في القطاع المصرفي والمالي، ويحمي البنوك والمؤسسات المالية من المخاطر المالية والقانونية ، ويتطلب الكشف عن عمليات غسل الأموال من المراجع الخارجي القدرة على تحليل المعلومات والبيانات المالية، وتقييم المخاطر، والتأكد من تطبيق المعايير الدولية المعتمدة في مجال مكافحة غسل الأموال. كما يتعين على المراجع الخارجي العمل بصورة مستقلة ومنفصلة، والتحقق من صحة ودقة البيانات والمعلومات المالية المقدمة من البنوك والمؤسسات المالية ، كما يجب على المراجع الخارجي أن يتمتع بالخبرة والمهارات اللازمة للكشف عن عمليات غسل الأموال، ويجب أن يكون على دراية بالتشريعات واللوائح المتعلقة بمكافحة غسل الأموال في الجزائر. وينبغي للمراجع الخارجي أن يقدم تقارير دورية عن اكتشافه لأي عملية غسل أموال، ويجب عليه الإبلاغ عن أي شبهات أو انتهاكات قد يشتبه في حدوثها.

٢-أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة الأكاديمية من أهمية الموضوع قيد الدراسة والذي يعتبر من الموضوعات الحديثة في أدبيات الفكر المحاسبي التى تضيف قيمة علمية فيما يتعلق بتحديد دور المراجع الخارجي في

مواجهة ظاهرة غسل الأموال في البنوك التجارية علاوة على ندرة الدراسات الأكاديمية – في حدود علم الباحث – التي تناولت مسئوليات المراجع الخارجي في الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال في البنوك التجارية لذلك ظهرت الحاجة إلى تضييق الفجوة البحثية في ذلك الصدد من خلال تحديد إطار فكرى ملائم لمراجعة البنوك التجارية للكشف عن عمليات غسل الأموال مما يسهم في تفعيل دور المراجع الخارجي في مكافحة ظاهرة غسل الأموال .

كما تتمثل أهمية الدراسة العملية في أهمية تحديد مسئولية المراجع الخارجي تجاه إكتشاف عمليات غسل الأموال التى تشكل تحدياً حقيقياً لمهنة المراجعة ولها انعكاسات على تطور هذه المهنة ودعم الثقة في نتائجها، مما يزيد الثقة في المراجعين الخارجيين لحماية المجتمع من المساوئ والآثار السلبية التي تحدثها عمليات غسل الأموال التى تعد أحد الظواهر التي لاقت إهتماما واسعاً على الصعيد المحلي والعالمي خلال الفترة الأخيرة، لا سيما مع التحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات في مجال أنشطة البنوك التجارية .

٣-فروض الدراسة:

الفرض الأول: هل تؤثر كفاءة المراجع الخارجي علي فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال في البنوك التجارية ؟

الفرض الثاني: هل هناك تحديات تؤثر على قدرة وكفاءة المراجع الخارجي في الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال في البنوك التجارية ؟

منهج الدراسة

في سبيل التعرف على مشكلة الدراسة ، وسعياً لتحقيق أهدافها ، وإختبار فروضها ، اعتمد الباحث على المنهج العلمي بشقيه الإستقرائي والإستنباطي ، حيث اعتمد على المنهج الإستقرائي في إستقراء الدراسات السابقة المرتبطة بمفهوم عمليات غسل الأموال في البنوك التجارية وكذلك آثارها السلبية ، والضوابط الرقابية للمؤسسات المالية لمكافحة عمليات غسل الأموال ومعرفة مسؤوليات المراجع الخارجي في الكشف والإبلاغ عن تلك العمليات ، بالإضافة إلي معرفة نقاط الإختلاف والإتفاق فيما بين تلك الدراسات ، واعتمد الباحث أيضاً على المنهج الإستنباطي بهدف معرفة الضوابط الوقائية والرقابية التي قد تساعد المراجع الخارجي في إكتشاف عمليات غسل الأموال بالبنوك التجارية والإبلاغ عنها ، متمثلاً في الدراسة الإستطلاعية من خلال أخذ رأي عينة من مراجعي حسابات البنوك التجارية الجزائرية ، كما قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي القائم على جمع البيانات وإخضاعها للمعالجة الإحصائية لإختبار فروض الدراسة واستخلاص وتعميم النتائج .

خطة البحث :تحقيقا لاهداف البحث وفي موضوع المنهج المتبع تم تحديد خطة البحث على النحو التالي:

المبحث الاول: الاطار النظري لعمليات غسيل الاموال

المبحث الثاني: الاثار المختلفة لعمليات غيل الاموال.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الرابع: الدراسة الميدانية.

الخلاصة والنتائج والتوصيات.

المبحث الاول: الاطار النظري لعمليات غسيل الاموال

مفهوم غسل الاموال.

يعتبر غسل الأموال مصطلح جرى تداوله في كافة المحافل الدولية والإقليمية المهتّمة بالجرائم الإقتصادية والأمن الإجتماعي والإقتصادي، على أساس أن عمليات غسل الأموال ترتبط إلى حد كبير بأنشطة غير مشروعة عادة ما تكون بعيدة عن يد القانون المناهضة للفساد المالي فتحاول العودة مرة أخرى وهي ترتدي ثوب المشروعية التي تلقيه عليها نفس القوانين التي كانت تجرمها وفي نطاق سريان هذه القوانين.

طبيعة عمليات غسل الأموال

يرجع إصطلاح غسل الأموال من حيث مصدره إلى عصابات المافيا، حيث كان يتوفر بيد هذه العصابات أموال نقدية طائلة (غالبًا بفئات صغيرة) ناجمة عن الأنشطة غير المشروعة وفي مقدمتها متحصلات المخدرات والقمار والأنشطة الإباحية والإبتزاز وتجارة المشروبات المهربة وغيرها، وقد أرادت هذه العصابات أن تضفي المشروعية على مصادر أموالها عوضًا عن الحاجة إلى حل مشكلة توفير النقد بين يديها ومشكلة عدم القدرة على حفظها داخل البنوك.

تعتبر جريمة غسل الأموال من الجرائم المسايرة للتطور التقني وثورة المعلومات والإتصالات التي عرفها العالم ممّا أدّى إلى إنتشارها على المستويين العالمي والمحلي، و للحد من إنتشار هذه الجريمة تضافرت الجهود الدولية والمحلية ، وأبرمت العديد من الإتفاقيات على المستوى الإقليمي والعالمي لمكافحة غسل الأموال ووضع حدّ لهذه الظاهرة العابرة للحدود.

١ تعريف غسل الأموال

إن مصطلح غسل الأموال أصبح من المصطلحات المتداولة الآن وبكثرة في كافة المحافل المحلية والدولية المهتمة بالجرائم الاقتصادية والأمن الإجتماعي باعتبار أن عملية غسل الأموال ترتبط بأنشطة غير مشروعة وذلك بإعادة ضخ تلك الأموال في جهات مشروعة فتكتسب بذلك صفة المشروعية من قبل تلك القوانين التي كانت تجرمها وتحرمها([١]).

تعرف عمليات غسل الأموال بأنها الأموال ناتجة عن مصادر غير مشروعة تم يتم خلط هذه الأموال بأموال أخرى مشروعة ويتم إستثمار هذه الأموال في مجالات وأنشطة قانونية لإخفاء المصدر الأصلي للأموال[٢] ، ويعرفها البعض بأنها الوسيلة التي يتبعها غاسلي الأموال لإخفاء الأموال الناتجة عن أنشطة غير مشروعة وذلك بنقل هذه الأموال من مؤسسة لأخرى، حتى يمكن أن تذوب هذه الأموال الخاصة مع الأموال الأخرى وإخفاء مصدرها وسبب إنتقالها([٣]).

كما عرفت عمليات غسل الأموال بأنها بديل للإقتصاد الخفي أوالإقتصاديات السوداء، وهو كسب الأموال من مصادر غير مشروعة، ومن ثم إستثمار هذه الأموال في أنشطة مشروعة وقانونية حتى يتم إخفاء مصدرها الغير مشروع ، ويرى البعض أن عملية غسل الأموال تعني إستعمال وسائل مالية وحيل خادعة لإضفاء الشرعية القانونية على الأموال المكتسبة من مصادر قذرة غير مشروعة([٤]) .

([١]) عبود زرقين،عبد الحليم الحمزة،٢٠١٩، جهود الجزائر في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال، جامعة محمد الأول ، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير ، الاصدار٧ ، العدد٢ ، ص ص٢٦٥-٢٨٦ https://doi.org/10.34874/IMIST.PRSM/doreg-v7i2.15721،

([2]) Beare M. E., "Critical Reflections on Transnational Organized Crime, Money Laundering and Corruption", Univ. of Toronto Press, 2003, N.Y., p.95.

([3]) Richards J. R., "Transactional Criminal Organization, Cyber Crime, and Money (Laundering", CRC press, N.Y., 2002, p.321.

([4]) Michal, A., Pried, "Money Laundering", John Wiley & Sans, 2000, p.234.

وعرفتها لجنة العمل المالي ((Financial Action Task Force (FATF) (2002) وهي لجنة منبثقة من منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) أن مفهوم عملية غسل الأموال يتمثل في تحديد حجم الأرباح الناتجة من العمليات غير المشروعة (المحرمة)، وذلك لإخفاء الأصل والمصدر لهذه الأموال، والتي تؤدي إلى تمتع حامليها بالمزايا والمكاسب دون تعرضهم للمخاطر[١] .

كما عرفها الإتحاد الدولى للمحاسبين (IFAC) بأنها إدخال النقدية أو الأموال الاخرى الناتجة عن أنشطة غير مشروعة في مؤسسات مالية مؤسسات مالية ومشروعات تجارية مشروعة لإخفاء مصدر الأموال

كما يوضح قانون غسيل الأموال المصري رقم (٨٠) لسنة ٢٠٠٢ في مادته الأولى بأن هذا المفهوم ما هو إلا سلوك ينطوي على اكتساب أموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو ضمانها أو استثمارها أو نقلها أو تحويلها أو التلاعب في قيمتها إذا كانت متحصلة من جريمة من الجرائم المنصوص عليها متى كان القصد من هذا السلوك إخفاء المال أو تمويه طبيعته أو مصدره أو مكانه أو صاحب الحق فيه أو تغيير حقيقته أو الحيلولة دون اكتشاف ذلك أو عرقلة التوصل إلى شخص مرتكب الجريمة المتحصل منها المال[٢].

لقد عرف المشرع الجزائري عمليات غسل الأموال في قانون العقوبات بموجب القانون ١٥/٠٤ المعدل والمتمم لقانون العقوبات[٣]، حيث نصت المادة ٣٨٩ مكرر منه " يعتبر غسيلًا للأموال كل تحويل للمتلكات أو نقلها مع الفاعل بأنها عائدات إجرامية بغرض إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع ،أو مساعدة أي شخص متورط في إرتكاب الجريمة الأصلية التى تأتي منها هذه الممتاكات على الإفلات من الآثار القانونية لفعله "[٤] ، وهو نفس التعريف الوارد في المادة ٠٢ من قانون ٠١/٠٥ الـــــــــمؤرخ في ٠٦فبراير ٢٠٠٥ المتعلق بالوقاية من غسل الأموال و تمويل

([1]) FATF, "Basic facts about money laundering", Financial Action Task Force on Money Laundering, Paris, 2002.

([٢]) القانون رقم (٨٠) لسنة ٢٠٠٢، الخاص بمكافحة غسيل الأموال، المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٣.

([٣]) قانون رقم ١٥/٠٤ المؤرخ في ٢٠١٤/١١/١٠ يعدل و يتمم الأمر ١٥٦/٦٦ المؤرخ في ١٩٦٦/٠٦/٠٨ المتضمن قانون العقوبات ، ج ر عدد ٧١ الصادرة بتاريخ ٢٠٠٤/١١/١٠ .

([٤]) عكروم عادل، جريمة تبييض الاموال، رسالة دكتوراه،، كلية الحقوق، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، ٢٠١١ ، ص ١٦.

الإرهاب ومكافحتهما[١]، إذ اقتصر تعديل المادة الثانية على استبدال مصطلحين إثنين أين عوّض المشرع مصطلح الممتلكات بالأموال وكذا مصطلح العائدات الإجرامية بعبارة عائدات مباشرة أو غير مباشرة من جريمة غسل الأموال[٢]، وهذا يتماشى مع قانون ٠١/٠٦ المؤرخ في ٢٠٠٦/٠٢/٢٠ المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم[٣] ، الذي نص في المادة الثانية فقرة " ز "عندما عرّف العائدات الإجرامية بأنها العائدات الإجرامية كلّ الممتلكات المتأتية أو المتحصل عليها بشكل مباشر أو غير مباشر من إرتكاب جريمة غسل الأموال(٤) .

وبناء عليه فإن المشرّع الجزائري قد أخذ بالتعريف الواسع لجريمة غسل الأموال واعتبر كلّ إخفاء أو تمويه للعائدات الإجرامية الناتجة عن جناية أو جنحة بغرض إظهارها على أنّها أموال مشروعة فهي غسيلاً للأموال .

ومما سبق يرى الباحث أنه يقصد بعملية غسل الأموال هي إعادة تدوير الأموال الناتجة عن الأعمال غير المشروعة في مجالات وقنوات استثمار شرعية لإخفاء المصدر الحقيقي واضفاء الشرعية لهذه الأموال ولتبدو كما لو كانت قد تولدت من مصدر مشروع وذلك بإيداعها في بنوك أو تحويلها من البنوك لدمجها مع الأموال المشروعة وإخفاء مصدرها الأصلي وهي بالتالى مكملة لانشطة رئيسية سابقة ينتج عنها أموال غير مشروعة، فيجب على المراجع أن يكون مدركا تماما للأساليب الحديثة في المراجعة وأن يمزج بينها وبين التكنولوجيا الحديثة.

---

(١) وزارة العدل الجزائرية ، قانون ٠١/٠٥ المؤرخ في ٠٦ فبراير ٢٠٠٥ المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب ومكافحتهما ، الطبعة الأولى د.و.أ.ت ٢٠٠٥ .

(٢) المادة ٠٢ من الأمر ٠٢/١٢ المؤرخ في ١٣ فبراير ٢٠١٢ ، المعدل و المتمم للقانون ٠١/٠٥ المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتهما.

(٣) لعوارم وهيبة ، دور وسائل الدفع الإلكترونية في عمليات تبييض الأموال، المجلة العربية للأبحاث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، الجزائر ،العدد ١٨ ،السنة السابعة، مارس ٢٠١٥، ص ٦٩.

(٤) قانون ٠١/٠٦ المؤرخ في ٢٠ فبراير ٢٠٠٦ يتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته ، ج ر عدد ١٤ الصادرة في ٢٠٠٦/٠٣/٠٨ المعدل و المتمم بموجب الأمر ٠٥/١٠ المؤرخ في ٢٦ أكتوبر ٢٠١٠ ، ج ر عدد ٥٠ الصادرة بتاريخ ٢٠١٠/٠٩/٠١ ، و الموافق عليه بموجب القانون ١١/١٠ المؤرخ في ٢٧ أكتوبر ٢٠١٠ ،ج ر عدد ٦٦ الصادرة بتاريخ ٢٠١٠/١١/٠٣ ، و تمّ تعديله و تتميمه أيضا بموجب القانون ١٥/١١ المؤرخ في ٠٢ أكتوبر ٢٠١١ ، ج ر عدد ٤٤ في ٢٢ اكتوبر ٢٠١١.

مراحل غسيل الاموال

يمكن القول بأن ظاهرة غسل الأموال هي ظاهرة قديمة إلا أن الجديد فيها هو تطور وسائلها وزيادة حجمها وزيادة حجم الأموال القذرة ، فهي عمليات هادفة تمثل إمتدادًا لنشاط رئيسي غير مشروع، فهي عملية تمر بمراحل من التمويه في سرية تامة[١]، ويمكن تقسيم المراحل التي تتم من خلالها عمليات غسل الأموال إلى ثلاث مراحل، المرحلة الأولى: الإيداع النقدي او الإحلال أو التوظيف (Placement)، والمرحلة الثانية: التغطية او التمويه (Layering)، والمرحلة الثالثة: الدمج أو المزج أو التكامل (Integration)، وقد تحدث هذه المراحل بشكل منفصل عن بعض أو تحدث بشكل متداخل وهذا هو الشائع[٢]، ويمكن إيضاح مراحل عملية غسل الأموال بشيء من التفصيل كما يلي :

١. **مرحلة الإيداع النقدي أو الإحلال أو التوظيف (Placement)**

تعتبر مرحلة الإيداع المرحلة الأولى ، التى تمر بها عملية غسل الأموال ، و يطلق عليها مرحلة الإعداد للغسل ، وهي أكثر المراحل خطورة وصعوبة وعرضة للإكتشاف بسبب كثرة عملياتها ويعتمد نجاحها على خبرة غاسلي الأموال[٣]، ويعبر عن هذه المرحلة بالمرحلة التحضيرية أو التمهيدية للغسل ، وفيها يقوم الجاني او الجناة بايداع الأموال غير المشروعة أو توظيفها في النظام المالي[٤] أي إدخال الأموال المتحصلة عن أعمال غير مشروعة في النظام المالي للدولة[٥] من خلال طريقين:

- **الطريقة المباشرة** : عن طريق إيداع أو إحلال تلك الأموال مجزئة في حسابات بنكية قائمة أو بشراء شيكات سياحية أو أوراق مالية ليتم تسيلها في البنوك، ويمكن في بعض الأحيان إيداع تلك

---

(١) أروى الفاعوري، إيناس قطيشات، جريمة غسيل الأموال "المدلول العام والطبيعة القانونية – دراسة مقارنة"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٢، ص٣٤-٣٥.

(٢) عادل عبد الجواد، "الإنترنت وغسيل الأموال"، مجلة الأمن والحياة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المجلة العربية السعودية، العدد ٢٤١، سبتمبر ٢٠٠٢، ص٢٥-٢٦.

(٣) فريد علواش ، جريمة غسل الأموال ، المراحل و الأساليب ، مجلة العلوم الإنسانية الدولية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، العدد ١٢ ، نوفمبر ٢٠٠٧ ، ص ٣٤ .

(3) SOPHIE PETRINI-JONQUET ; La politique criminelle en matiére de blanchiment de la lutte nationale aux obstacles internationaux, thése de doctorat, tome 1, 1997, p ١٣٩.

(٥) صالح محمود السعد ، مراحل غسيل الأموال ، مجلة الأمن والحياة ، عدد ٢٨٤، السنة ٢٤،القاهرة ، أبريل / مايو ٢٠٠٥، ص ٥٩ .

الأموال في حسابات بنكية لشركات قائمة يكون النقد أحد أدوات تعاملاتها المصرفية الرئيسية وبالتالي لا يتم لفت النظر إلى هذه الإيداعات، كما يمكن استغلال شركات الصرافة لتحويل النقد إلى عدة عملات أجنبية ثم إيداعها في حسابات مصرفية[١].

- **الطريقة غير المباشرة:** عن طريق توظيفها في بعض المشروعات الاستثمارية لمحاولة تغيير هوية تلك الأموال مما يمكن معه إيداعها في المؤسسات المالية المختلفة بحيث يتم في نهاية هذه المرحلة تحويل الأموال الغير مشروعة من الصورة الملموسة إلى الصورة الرقمية الإلكترونية على هيئة أرصدة حقيقية في حسابات قائمة في البنوك([2]).

٢. مرحلة التغطية أو التمويه (Layering)

ويتم في هذه المرحلة إجراء العديد من العمليات المالية المعقدة والمتتابعة على تلك الأموال بغرض التمويه على المصادر الحقيقية لها وفصلها عن مصادرها غير المشروعة [٣]حيث يتم نقلها إلكترونيًا داخلياً أو عالمياً عبر سلسلة متواصلة من التحويلات البرقية والإلكترونية إذ تستخدم القنوات المصرفية العالمية المتاحة، إضافة إلى الحسابات للشركات الوهمية والتي لا تمارس أي نشاط اقتصادي حقيقي سوى تلقي التحويلات المالية ثم إعادة إرسالها إلى طرف آخر بعد تقاضي عمولة محددة؛ إذ تنتشر مثل هذه الشركات في العديد من المناطق التجارية الحرة حول العالم، ويمكن أن تتم تلك العمليات في مكان آخر غير المكان الأصلي المتولدة فيه تلك الأموال، وذلك بهدف إبعاد الأموال عن مصدرها الحقيقي والعمل على عدم تعقبها من قبل السلطات الرقابية في المكان الأصلي[٤].

٣. مرحلة التكامل أو الدمج أو المزج (Integration)

وتتكون من مجموعة من العمليات المالية المعقدة الموجهة لإبعاد و تمويه الأموال عن مصدرها[٥] ومن خلالها يتم محاولة إضفاء الشرعية على الأموال من خلال إعادة ضخ تلك الأموال في الاقتصاد مرة

---

(1) International Federation of Accountants, Anti-Money Laundering, Discussion Paper, Issued by the International Federation of Accountants, http://www.ifac.org March, 2004, p.4.

(٢) حمدي عبد العظيم "غسيل في مصر والعالم"، الدار الجامعية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٧، ص٣٤-٣٥.

(٣) سعود عبد العزيز المريشد، غسل الأموال الإلكتروني في القانون السعودي و المقارن، مجلة الحقوق ، العدد ٠٣ ، السنة الخامسة و الثلاثون ، الكويت، سبتمبر ٢٠١١ ، ص ٢٢٨ .

(٤) بنك القاهرة، النشرة الاقتصادية المصرفية، العدد ١٠٠، سنة ٢٠٠١، ص٢٥.

(5) ZOUAIMIA Rachid , blanchiment d`argent et finance,ent du terrorisme : l`arsenal juridique , revue critique de droit et sience politique , facultè de droit , universitè Mouloud Mammeri , Tizi-ouzou ,p 15.

أخرى كأموال ذات مصدر مشروع، وذلك عبر شراء العقارات والأوعية الاستثمارية المختلفة كالفنادق والمرافق السياحية الفاخرة أو الأصول والمعادن الثمينة وبوالص التأمين المختلفة ذات القيمة المرتفعة أو على صورة استثمارات مشروعة في بلدان العالم النامية. وتأتي تلك المرحلة كخطوة نهائية بعد التأكد من انفصال الأموال تمامًا عن مصدرها غير المشروع وبهذا تكون قد اختفت بالفعل ولا توجد أي قرينة يمكن أن تقود إلى معرفة مصادر تلك الأموال الغير مشروعة، وبالتالي صعوبة التمييز بينها وبين الاموال من المصادر المشروعة ومن ثم الإستفادة منها وإعادة تدويرها دون إحتمال لفت النظر إلى أصولها غير القانونية؛ إذ إختفت تمامًا تلك الخيوط التي يمكن أن تؤدي إلى معرفة أصول تلك الأموال([1]).

اساليب غسل الاموال

يقصد بأساليب غسل الأموال تلك الطرق التي يستخدمها المتورطون في الأنشطة الإجرامية من خلال تحويلها إلى أموال وممتلكات مشروعة ، فعملية غسل الأموال تتم بأساليب وأشكال عديدة تتدرج من البساطة إلى التعقيد ، حسب ظروف وطبيعة العملية التي تتغير من مكان لآخر ومن زمان لآخر، حيث ليس من السهولة أن نحدد قائمة كاملة لهذه الأساليب ([2])

١/١/٢/١ الأساليب والممارسات التقليدية

ومن أمثلة هذه الأعمال غير المشروعة ما يلي[3] :

١. التهريب: وفقا لهذا الاسلوب يتم نقل العملات بالطريقة الخفية عبر الحدود حيث يقوم غاسلو الاموال بتهريب المتحصلات الناتجة عن مصدر غير مشروع بأنفسهم أو عن طريق آخرين خارج البلاد،ثم يقومون في مرحلة ثانية بتحويلها أون قلها مرة أخرى إلى موطنهم الأصلى، بحيث يصعب معها التمييز بين الاموال الناتجة عن مصادر شرعية وغيرها.
٢. شراء أصول قيمة: وفقا لهذا الاسلوب يقوم غاسلو الاموال بشراء أصول عالية القيمة كخطوة أولى، ثم يقومون ببيعها في المقابل الحصل على شيكات مصرفية بقيمة الاشياء المباعة،ثم صب هذه الشيكات في الحسابات المصرفية التي يتم فتحها لغاسلي الاموال في البنوك المختلفة، ثم يقوم

---

(1) Lilley P., "The Untold Truth About Global Money Laundering", Kogan Page, Limited, Seconded, 2003, p.265.

(2) Joseph T. Wells, "Money Laundering: Ring around the White Collar", Journal of Accountancy, September, 2003, P.4

(٣) خوجة جمال، الآليات القانونية لمواجهة جريمة تبييض الأموال في القانون المقارن، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية و الادارية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، ٢٠١٠ ، ص ٦٣.

اصحاب هذه الحسابات باجراء العديد من التحويلات المصرفية عن طريق تلك البنوك المحسوب عليها الشيكات بقصد التعتيم على العمليات المشبوهة.(أحمد شرف عبد الحميد "تحيل الاثار المختلفة لعمليات غسيل الاموال ودور المراجعة في الحد منها –دراسة تطبيقية على المصارف السعودية"المجلة العلمية–كلية التجارة –جامعة اسيوط–العدد ٥٣ ٢٠١٢ ص ١٨٦.

٣. انشاء شركات وهمية: يقوم غاسلو الاموال بتأسيس شركات بصورة قانونية، لاكنها في الواقع لا تمارس أي نشاطات فعلية أو مشروعات، ويتم فتح حسابات باسم الشركة داخليا وخارجيا ومن ثم تكون الملاذ القانوني لمحاولات غسيل الاموال

٤. الصفقات الوهمية: يقوم غاسلو الاموال وفق هذا ىالاسلوب بشراء أو بيع السلع والخدمات من الشركة التي يراد تحويل الأموال إليها عن طريق عمليات صورية.

٥. التهرب الضريبي: وذلك من خلال التلاعب في الحسابات أو إخفاء مصدر الدخل وعدم سداد الضرائب المستحقة على النشاط إلى خزانة الدولة وتحويل الأموال إلى خارج البلاد وذلك بإيداعها في إحدى البنوك الأجنبية.

٦. المضاربة غير المشروعة في الأوراق المالية والتي تعتمد على خداع المتعاملين في البورصات العالمية وحجب بضاعة الأوراق المالية عن التداول لارتفاع أسعارها ثم الحصول على دخول مرتفعة كثيرًا عن أسعار شرائها وإيداع هذه الأرباح في إحدى البنوك خارج الحدود تمهيدًا لعودتها مرة أخرى إلى البلاد بصورة قانونية.

٢/١/٢/١ الأساليب والممارسات الحديثة

تطورت أساليب غسل الأموال تزامنا مع العصر الحالى وثورة التكنولوجيا والإتصالات وأصبحت الشبكات الإلكترونية تشكلّ ملاذا آمنا لغاسلي الأموال لإجراء عمليات الغسل بسهولة ، وتبلورت الأساليب والممارسات الحديثة فيما يلي :

١. **<u>الخدمات البنكية التقليدية</u>**

لقد تأثرت الخدمات البنكية بالتطور الحاصل في ميدان الاتصالات و أصبح تقديمها دون استخدام الدعائم الورقية و التوقيع اليدوي المباشر وتنظر البنوك إلى تقديم الخدمات بواسطة الوسائل التقنية الحديثة أنّها توّسع قاعدة العملاء وتوّفر في النفقات([1])، وسيتم عرض بعض هذه الخدمات فيما يلي :

[1] محمود محمد أبو فروة، الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الأنترنيت ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، ٢٠٠٩ ، ص٤٩.

أ . **الشيكات الإلكترونية :** الشيك الإلكتروني[١] في جوهره بديل رقمي للشيك الورقي و يتضمّن إلتزام قانوني بسداد مبلغ مالي معيّن في تاريخ محدّد لصالح فرد أو جهة معينّة و يتضمن نفس بيانات الشيك التقليدي و يتم تذييله بتوقيع إلكتروني ، وللإشارة فإنّ الشيكات الإلكترونية لا تثير إشكالاً في إعتبارها شيكات قانونية في الدول التي تعترف بحجية التوقيع الإلكتروني مثل الجزائر(٢).

ولا يشترط أن يتوفر لدى طرفي المعاملة حسابات بنفس البنك الذي يقوم بعملية المقاصة، وإنمّا الشيكات الإلكترونية تحتاج فقط لوجود حساب للعميل لدى البنك ثمّ برنامج تصفّح وتوفير نماذج بيع ونماذج فواتير تتوافق مع الخدمة(٣) ، باعتبار الشيك الإلكتروني آداة وفاء فإنّ استخدامه كآداة لغسل الأمـــــــوال يستوجب وجود رصيـــد للساحب (الغاسل) من المال ذو المصدر غير المشروع لدى أحد البنوك و يدخل الساحب في علاقات تجارية إلكترونية باستخدام وسائط إلكترونية وفي هذه الحالة يستوجب الدفع أيضا الكترونيا ، فيقوم الساحب بتحرير شيكات إلكترونية[٤]، و يتمّ تداولها و صرفها بطريقة إلكترونية بغرض إعادة تدوير هذه الأموال(٥) .

والشيك الإلكتروني يعتبر وسيلة سهلة لغسل الأموال و تداولها بسرعة و سريّة لإنتقال الأموال على المستوى الإقليمي والدولي باستخدام شبكة الأنترنيت دون الحاجة إلى المرور عبر القنوات المصرفية المعروفة خاصة في الدول التي تعتمد التوقيع الإلكتروني(٦).

ب . الاعتماد المستندي الإلكتروني: هو "عبارة عن وسيلة دفع و ضمان في مجال التجارة الدولية شأنه في ذلك شأن الإعتماد المستندي التقليدي "[٧]، وعرّف الإعتماد المستندي بأنّه " تعهّد مكتوب صادر من بنك (يسمى المصدر) بناء على طلب المشتري (مقدم الطلب أو الأمر) لصالح البائع(المستفيد)، ويلتزم البنك

---

(١) أحمد جمعة الخبيلي ، غسيل الأموال عبر الأنترنيت ، دراسة مقارنة بين مصر الأردن الإمارات ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات القانونية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، ٢٠٠٦ ، ص ٧٣ .

(٢) القانون ١٥/٠٤المؤرخ في أوّل فبراير ٢٠١٥ الذي يحدّد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع و التصديق الإلكترونيين الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ١٠ فبراير ٢٠١٥ عدد ٠٦ .

(٣) عبد الفتاح بيومي حجازي، جريمة غسل الأموال بين الوسائط الإلكترونية و نصوص التشريع ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٥، ص ٨٧ .

(٤) عبد الفتاح بيومي حجازي ، المرجع السابق ، ص ٩٣.

(٥) المرجع السابق ، ص ٩٠ .

(٦) المرجع السابق ، ص ٩٢ ،٩٤ .

(٧) ليندة عبد الله ، تبييض الأموال عن طريق الإعتماد المستندي الإلكتروني ، أعمال المؤتمر الدولي الرابع عشر ، الجرائم الإلكترونية ، مركز جيل البحث العلمي ، طرابلس / لبنان –طرابلس ٢٤-٢٥ مارس ٢٠١٧ ، ص ، ١٧٦.

بموجبه بالوفاء في حدود مبلغ محدد خلال فترة معينّة متى قدّم البائع مستندات السلعة "آنيًا" مطابقة لتعليمات شروط الإعتماد و قد يكون التزام البنك بالوفاء نقدا عند الإطلاع أو آجل الدفع[١] "،ويتم دفع النقود بطريقة إلكترونـــــــية من البنك فاتح الإعتماد إلى المستفيد بالإعتماد على أنظمة النقل الإلكتروني([٢]).

يقوم مبيّض الأموال بإيداع مبالغ لدى البنك و يقوم بفتح إعتمادات مستندية إلكترونية لصالح الأشخاص الذين أبرم معهم صفقات في إطار التجارة الإلكترونية([٣]) و يقوم البنك فاتح الإعتماد بالوفاء بقيـــــــــمـــــــــــة الصفقة التي أبرمها العميل لمصلحة المستفيد من الإعتماد المستندي الإلكتروني الذي هو البائع عن طريق آلية الدفع الإلكتروني و يتم انتقال مبلغ الصفقة إلى المستفيد عن طريق أحد أنظمة النقل الإلكتروني([٤]) .

ج – **التحويل الإلكتروني للنقود** WireTransfer : هو "عمليّة يتم بموجبها نـــقل مبلغ معـــــيّن من حســـاب إلى آخـــر عن طريق تقييـــده في الجانـــب المدين للآمر و الجانب الدائن للمستفيد سواء تمّ هذا التحويل بين حسابين مختلفين في نفس البنك أم بنكين مختلفين([٥]) ، فالتحويل المالي الإلكتروني يسمح بتحويل الأموال بين البنوك المرخص لها عن طريق الكمبيوتر أو الهاتف المحمول باستخدام العميل برناج خاص مثبت على الكمبيوتر الشخصي أو من خلال وسيط متخصص يتولى تحويل الأمر إلى غرفة المقاصة الآلية ([٦])

كما يعتبر التحويل الإلكتروني٧ للأموال أحد أشكال التطوّر في مجال الدفع بالنقود عن طريق استخدام الوسائل الإلكترونية لنقل و تحريك النقود من حساب إلى آخر تنفيذا لآوامر الدفع التي يتلقاها البنك من عملائه ، ويتم هذا التحويل عن طريق أنظمة لا يمكن حصرها ومن أشهرها: نظام الفيدوابر ، نظام الشيبس ونظام السويفت يتم توضيحهم كما يلي :

---

(١) الموقع الالكتروني :-www.qudsbank.ps/letters-of-credit

(٢) ليندة عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٦ –١٧٧ .

(٣) أحمد جمعة الخيلي، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٥ – ٧٦ .

(٤) ليندة عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٠ .

(٥) محمود محمد أبو فروة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٦ .

(٦) إنصاف قسوري ، غسيل الأموال بواسطة نظام CYBER Bankingو نظام Smart Card ، مجلة دراسات وأبحاث ، العدد ٢٥ ، السنة الثامنة ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، الجزائر ، ديسمبر ٢٠١٦ ،ص ٤١٠ .

(٧) لعوارم وهيبة ، دور وسائل الدفع الإلكترونية في عمليات تبييض الأموال، المجلة العربية للأبحاث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، الجزائر ،العدد ١٨ ،السنة السابعة، مارس ٢٠١٥، ص ٩٣ .

- **نظام الفيدواير**Fedwire : هو نظام التحويلات البرقية المحلية وهذا النظام داخلي للمصرف الإحتياطي الإتحادي في أمريكا إذ يجري الإتصال هاتفياً ويعطي التعلميات وفق شفرة خاصة (كود) لمبيض الأموال ثم يدخل الرسالة في الجهاز الإلكتروني لمعالجتها وإرسالها إلى الجهة المستلمة[١] ، يسمح هذا النظام بتسوية المدفوعات و تسديد التحويلات النقدية ذات المبالغ الكبيرة في نفس اليوم و بطريقة فورية وهو نظام فوري لا يقبل الرجوع فيه[٢] .
- **نظام شيبـــــس**Chips : يمثل نظام المدفوعات بين المصارف التابعة لهيئة المقاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وتمثل مصارف كبرى في أمريكا و بلدان أخرى حيث يتم إرسال الأموال كدائن و مدين بين البنوك عن طريق نظام المقاصة، ويستخدم هذا النظام لإجراء التحويلات المحلية و العالمية خاصة التحويلات كبيرة القيمة المدفوعة بالدولار الأمريكي وذلك بواسطة كمبيوتر مركزي يرتبط بنهايات طرفيه لدى البنوك الأعضاء والمشاركين في هذا النظام[٣] .
- **نظام سويـــــفـــــت**Swift : يعدّ من أهم أنظمة نقل رسائل التحويلات عبر الحدود مـــــــــقره بلجيكا[٤]،وهو عبارة عن عملية غرفة مقاصة تسوّى في نهاية اليوم ويستخدم للإخطار بشأن التحرّك الفعلي للأموال في التحويلات البرقية الدولية.

تستخدم هذه الآلية في غسل الأموال بإيداع النقود ذات المصدر غير المشروع لدى أحد البنوك ثمّ تحويلها برقيا إلى حساب إحدى شركات المراجعة خارج حدود إقليم الدولة وتقوم شركات المراجعة خارج حدود إقليم الدولة التي تطبق نظام السريّة المصرفية و بعدها تقوم شركات المراجعة بالإقتراض من البنوك بضمان المبلغ المودع مسبقا ، و ذلك بغرض إعادة الأموال لأصحابها بعد تدويرها و غسلها ، ولا تسمح هذه الطريقة بالتعرف على طبيعة العملية موضوع التحويل التي يتدخل في إتمامها أكثر من بنك بدءاً من البنك المراسل إلى البنك المتلقي نظرا للسرعة الفائقة التي تتمّ بها هذه العمليات[٥].

---

(١) سهيل محمد العزام ،جريمة غسل الأموال ، الطبعة الأولى ، المكتبة الوطنية ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠٨ .

(٢) لعورام وهيبة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٥ .

(٣) لعوارم وهيبة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٥.

(٤) سهيل محمد العزام ، مرجع سبق ذكره، ص ١١٠ .

(٥) لعوارم وهيبة ، دور وسائل الدفع الإلكترونية في عمليات تبييض الأموال، المجلة العربية للأبحاث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، الجزائر ،العدد ١٨ ،السنة السابعة، مارس ٢٠١٥، ص ٢٠٤ .

كما أن التحويل الإلكتروني للنقود يعتبر مجالاً خصباً لجريمة غسل الأموال نظراً للسرعة الفائقة التي تتم بها هذه التحويلات و تكلفتها الزهيدة و إمكانية أن تتمّ التحويلات البرقية عن طريق مؤسسات مالية غير بنكية([1]).

٢. الأساليب والخدمات البنكية الحديثة

تتمثل أساسا في البطاقة الإلكترونية ، والنقود الإلكترونية إلى جانب البنوك الإلكترونية كما يلي :

أ-البطاقة الإلكترونية Smart card : تعرف أيضا باسم الكارت الذكيّ تتميّز هذه البطاقة بخاصية الإحتفاظ بمبالغ مالية كبيرة على القرص الخاص بها Chip ممّا يسهلّ عملية نقل هذه الأموال إلكترونيا بواسطة آلية التحويل أو الهاتف دون حاجة لتدّخل أيّ بنك من البنوك([2]).

كما تقوم الجهة المصدرة للبطاقة بشحنها بمعطيات رقمية إلكترونية تمثّل قدرا معيّنا من النقود تسمح لحاملها باستخدامها في عمليات الدفع و يتم اقتطاع مبالغ كلّ عملية بصورة إلكترونية من رصيد حامل البطاقة المخزن بواسطة الرقاقة الإلكترونية([3]).

ويتم إبدال النقود السائلة ببطاقات إلكترونية يتم إستخدامها في عمليات الدفع الإلكتروني و تتيح هذه البطاقات لعملائها السحب في أكثر من ٥٣ دولة خلال لحظات وجيزة و بعيداً عن تدخل الدولة أو مراقبة أيّ جهة ، وبالتالي تعتبر وسيلة سهلة للقيام بغسل الأموال([4]) .

ب-النقود الإلكترونية Electronic Money :عرّفت النقود الإلكترونية بأنّها " القيمة النقدية لعملة تصدر بشكل إلكتروني من قبل القطاع العام و الخاص و يتم تخزينها في جهاز إلكتروني ، ويمكن إعتبار

---

[1] بيومي حجازي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٥ .

[2] BERGIER Sebastien ، Opportunitès de blanchiment d'argent dans la tèléphonie mobile , La lutte contre blanchiment d'argent pistes d`actions entre prévention et repression , L`Harmattan ، FRANCE 2010 , P 160.

[3] أحمد جمعة الخييلي، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٦ .

[4] نادية عبد الرحيم و أمين بن سعيد جريمة تبييض الأموال في ظل رقمنة الخدمات المصرفية ، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية ،الجزء ٠٢ ، العدد ١٠،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، الجزائر ،٢٠١٧ ،ص ٣٢.

هذه النقود أحد أشكال الأدوات المالية الرقمية التي تقوم ببعض مهمات ووظائف النقود التقليدية([1]) "، وتعدّ النقود الإلكترونية الوسيلة الوحيدة التي نشأت خصيصا لتسوية معاملات صفقات التجارة الإلكترونية([2]).

وأيضاً يتم تمرير النقود الإلكترونية على شبكة الإنترنت بصورة فورية دون الحاجة إلى وسيط مالي كالبنوك ، وتتميّز النقود الإلكترونية بعدم ارتباطها بحساب بنكي و يتم شحن القيمة النقدية بطريقة إلكترونية على [٣] أن تستغلّ هذه التقنية لغسل الأموال وذلك بالقيام بعدد من العمليات المالية والمصرفية لإخفاء حقيقة الأموال القذرة وتستخدم في مرحلتي الإيداع و الدمج ([٤])، ويتم استخدامها أيضا بوضع الأموال بعملات محلية ليس لها سعر صرف بالدولار الإسترليني واليورو ثم يلجأ إلى دول تتعامل بهذه العملات ويسحب أمواله إلكترونياً بغية تحويل أمواله إلى الخارج و فتح حساب جديد في الخارج بعملة قوية ومصدر مشروع ([٥]).

ج. البنوك الإلكترونية Cyber Banking: تسمى أيضا بالبنوك الإفتراضية [٦] تعتبر من أخطر الوسائل التكنولوجية الحديثة فهي ليست بنوكا بالمعنى الفنّي الشائع و المألوف[٧] ، تعرّف بأنّها : "عبارة عن وسيط في القيام ببعض العمليات المالية وعمليات البيوع و ذلك باستخدام ما يعرف بالنقود الإلكترونية ، فيقوم المتعامل بإدخال الشفرة السرية من أرقام أو غيره إلى جهاز الكمبيوتر ثم يستطيع تحويل الأموال بالطريقة التي يريدها عبر الجهاز([٨]) ".

وتعمل هذه البنوك باستخدام الإتصال الهاتفي عبر الأنترنيت إذ يقوم العميل بطلب رقم معيّن ويقوم جهاز خاص محمّل ببرنامج معلومات الرّد و يطلب من المتصل إدخال الرقم السري ثمّ يقوم الجهاز بتحويل

---

(١) بسام أحمد الزلمي ،دور النقود الإلكترونية في عمليات غسل الأموال ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢ ، العدد ١ ، سوريا ، ٢٠١٠ ، ص٥٤٥ .

(٢) شريف محمد غنام، محفظة النقود الإلكترونية رؤية مستقبلية Electronicpurse، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ، ٢٠٠٧ ، ص ٠٧ .

(٣) محمد إبراهيم محمود الشافعي، النقود الإلكترونية (ماهيتها ، مخاطرها و تنظيمها القانوني) ، مجلة الأمن والقانون ، أكاديمية شرطة دبي ، العدد الأوّل ، السنة ١٢ ، الإمارات العربية المتحدة ، يناير ٢٠٠٤ ص ١٤٨ .

(٤) بسام احمد الزلمي، المرجع السابق، ص ٥٥٢ .

(٥) لعوارم وهيبة ، الجريمة المنظمة في تبييض الأموال عبر الوسائط الإلكترونية–دراسة مقارنة ،مرجع سبق ذكره ،ص ١٠٢.

(٦) أحمد جمعة الخييلي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٣

(٧) لعوارم وهيبة ، مرجع سبق ذكره، ص١٠٢ .

(٨) أحمد جمعة الخييلي، مرجع سبق ذكره ،ص ٦٢ .

المكالمة إلى موظف يطلق عليه خادم العملاء ، وفي هذه اللحظة تظهر صورة العميل على شاشة الكمبيوتر الموجودة على الخدمة التي يريدها فور([١]).

أصبح القيام بمرحلتي الدمج والتغطية في غسل الأموال أكثر سهولة من خلال هذه الوسيلة إذ تخوّل لهم هذه البنوك تحويل أرصدتهم عدّة مرات في اليوم من عدّة بنوك في العالم و يصبح أمر تعقبّهم و اكتشاف أمرهم شبه مستحيل خاصة و أنّ البنوك تعمل دون توّقف([٢])، إضافة إلى أنّها غير خاضعة لأيّة لوائح أو قوانين رقابة([٣]) وتعتبر البنوك الإفتراضية مجالا خصبا لمن يطلق عليهم قراصنة الكمبيوتر Hackers([٤]) لارتكاب هذه الجريمة .

وبناء علي ماسبق فإن الأساليب الإلكترونية ليست على سبيل الحصر فقط ، ولكن هناك آليات أخرى مبتكرة مثل الصيرفة عبر الهاتف خدمات العملة الرقمية (الذهب الإلكتروني والفضة الإلكترونية و البلاتين الإلكتروني)([٥]) ، فالمجرمين يعتمدون تقنيات جديدة تتواكب مع التطور التكنولوجي تتميز بسرعة المعاملات و عدم الكشف عن الهوية ، و بالتالي تصبح المتابعة مستحيلة خاصة و أنّ التشريعات لم تتأقلم بعد مع سرعة الإنترنت([٦]).

كما أن هناك العديد من الطرق الأخرى لغسل الأموال نذكر منها بعض الطرق والوسائل التي تستخدم التكنولوجيا المتقدمة كما يلي[٧] :

- الإتجاه المتنامي لدى غاسلي الأموال هو التحرك بعيداً عن البنوك نحو قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية مثال سوق صرف العملات وسوق الحوالات المالية، بالإضافة إلى الإتجاه نحو

---

(١) عبد الفتاح بيومي حجازي ، المرجع السابق ، ص ٤٢٥ .

(٢) أحمد جمعة الخييلي، المرجع السابق ،ص ٦٦ .

(٣) لعوارم وهيبة، مرجع سبق ذكره ،ص ١٠٣.

(٤) قراصنةالأنترنت(Hackers):الأشخاص الذين يهدفون إلى الدخول إلى أنظمة الحسابات الآلية غير المصرح لهم و كسر الحواجز الأمنية الموضوعة لهذا الغرض ، بهدف اكتساب الخبرة أو بدافع الفضول أو بمجرد إثبات القدرة على إختراق هذه الأنظمة ، مزيود سليم ، الجرائم المعلوماتية واقعها في الجزائر و آليات مكافحتها المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية ، العدد الأوّل ، الجزائر ، أفريل ٢٠١٤ – ص٩٩ .

(٥) نادية عبد الرحيم و أمين بن سعيد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٢.

(6)ALLAIN Bollè , Le Blanchiment des capitaux de la criminalitè organisèe ,Blanchiment et Financement du terrorisme ،la Bibliothèque national de france، France,2009 ,P 54.

(٧) سري صيام، التجربة المصرية لعمليات مكافحة غسل الأموال، مؤتمر تزايد تهديدات غسل الأموال وتنوع أساليبه والعمل الدولي لمكافحته، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ١٣ – ١٥ يونيو ٢٠٠٤، ص٣ – ٥.

القطاعات غير الرسمية المالية مثل تجارة البضائع الثمينة، ويساعد غاسلي الأموال نمو التجارة الإلكترونية التي تعود جذورها إلى السبعينات حين بدأت بعض الشركات الأمريكية الكبيرة بإقامة شبكات خاصة تربطها بعملائها لتسهيل الإتصال بهذه الأطراف وإختزال العمليات الورقية والإحتكاك البشري بينها، ثم إنتقلت هذه العمليات إلى الشبكة العملاقة "الإنترنت"، والتجارة الإلكترونية منتشرة في العالم الغربي وبدرجة أقل بكثير في العالم الغربي وبدرجة أقل بكثير في العالم العربي، ويتم التعامل في التجارة الإلكترونية ببطاقات الإئتمان والبطاقات الذكية وبالشبكات الإلكترونية، ويثير التوسع في التجارة الإلكترونية والتطوير في بنيتها التحتية قلقاً شديداً نظراً للترابط بين التوسع والزيادة في الجرائم الاقتصادية ذات الصلة بالحاسبات منها غسل الأموال والتلاعب بالأسواق المالية والإحتيال.

- لايوجد حالياً ما يمنع أي شخص من إستخدام الإنترنت لإنشاء بنك إفتراضي أو متجر إفتراضي لصرافة العملاء أو شركات زائفة في لبدان تغض الطرف عن عمليات غسل الأموال ويتم التعامل في هذه المنشأت الإفتراضية بالنقود الإلكترونية، وهي نقود سهلة النقل من مكان إلى آخر بمجرد الضغط على زر الكمبيوتر.
- إستخدام نوادي القمار الإفتراضية في عمليات غسل الأموال وهذه النوادي عبارة عن مواقع على الويب يتم تصميمها على طراز كازينو لاس فيجاس وتوفر كل أنواع القمار والعابه وهذه النوادي يديرها أشخاص من منازلهم أو مكاتبهم الصغيرة.
- إزدياد المنافسة في تقديم الخدمات المالية وبخاصة في السنوات الأخيرة أدت إلى محاولة بعض البنوك التحايل على تطبيق الإجراءات اللازمة للكشف عن عمليات غسل الأموال ومن ثم مساعدة مجرمي المخدرات والسلاح في غسل أموالهم في شتى أنحاء العالم عن طريق التمويل المصرفي الإلكتروني الذي يتيح نقل الأموال آلياً بسرعة وسهولة وفي إطار من السرية فضلاً عن إيجاد أسواق عالمية للأوراق المالية والسندات والعقود الآجلة للسلع على شبكات الإنترنت وإستغلالها في عمليات غسل الأموال.

المبحث الثالث:

يتاقش هذا المبحث بعض الدراسات السابقة المرتبطة بعمليات غسل الاموال، بهدف التعرف على الجهود السابقة في مجال البحث وما توصلت إليه في خذا الشأن، ومدى ما يمكن أن تسهم به الدراسة الحالية في هذا المجال.

١. **دراسة حسين ، ٢٠١٨**[١]

هدفت الدراسة إلى بيان العوامل المؤثرة في اكتشاف مراجع الحسابات لعمليات غسل الأموال و دوره اتجاه ظاهرة غسل الأموال ، ثم تحديد مجموعة من العوامل تؤثر في اكتشاف مراجع الحسابات الخارجي لعمليات غسل الأموال ، والتي تم تقسيمها إلى ثلاث مجموعة تتناسب مع طبيعية عملية المراجعة ،المجموعة الأولى تضمنت العوامل المتعلق بمراجع الحسابات، والمجموعة الثانية العوامل التي تتعلق بإدارات الشركات محل المراجعة ، والمجموعة الثالثة فشملت على العوامل المتعلقة بالإدارات المهنية ، و توصلت الدراسة إلى أنه يوجد لدى مراجع الحسابات الخارجي في المملكة الردنية الهاشمية معرفة بأهمية عملية مراجعة الحسابات اتجاه ظاهرة غسل الأموال وموافقة عينة الدراسة على أنه يرجع عدم إكتشاف عمليات غسل الأموال التي تهدد منشآت الأعمال إلى عوامل تتعلق بمراجع الحسابات وعوامل تتعلق بإدارات الشركات محل المراجعة ، وعوامل تتعلق بالإدارات المهنية.

٢. **دراسة نوفل وآخرون ، ٢٠١٦**[٢]

هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية دور البنوك في مواجهة ومحاربة العمليات المالية المشبوهة، ولما تخلفه ظاهرة غسل لأموال من آثار وإنعكاسات سلبية قد تصل إلى حد زعزعة ثقة المستثمرين في هذا النظام المصرفي وبقاء جزءا منه تحت سيطرة المافيا والجريمة المنظمة، لذلك تضع معظم الدول والهيئات جهودا من خلال وضع أطر تشريعية وإدارية وقانونية تتصدى لهذه الظاهرة ، وبالتالي نبعت الحاجة إلى رقابة بنكية دائمة تحمل إجراءات وقائية تحمي البنوك وموظفيها من مؤشرات الإشتباه في هذه الجريمة التي تتغير من مكان لآخر ومن زمان لآخر. وتعتمد أساسا على ضعف قوانين مكافحة غسل الأموال وعلى كفاءة الأفراد القائمين عليها والذين قد يكونوا من ذوي الخبرات الاقتصادية والقانونية والمصرفية الواسعة، والجزائر كغيرها من الدول حرصت بنوكها على مكافحة غسل الأموال من خلال إجراءات الوقاية التي يوجبها الإطار القانوني الذي يتوافق مع المعايير الدولية ذات العلاقة والإلتزام بكل التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه القوانين ، بالإضافة إلى وضع آليات عملية للمراقبة والمكافحة والتي من بينها إنشاء الهيئات الوطنية المتخصصة في المكافحة بهدف تعزيز سلامة وإستقرار النظام المصرفي.

---

[١] حسين، ريم عقاب. (٢٠١٨). تحليل العوامل المؤثرة في إكتشاف مدقق الحسابات الخارجي لعمليات غسيل الأموال والتقرير عنها " دراسة ميدانية في مكاتب تدقيق الحسابات الأردنية" ، جامعة البلقاء التطبيقية – الأردن.

[٢] نوفل سمايلي،محمد حسن رشم، فضيلة بوطورة (٢٠١٦) ، تطور أساليب غسيل الأموال ودور إجراءات الرقابة الوقائية في البنوك لتعزيز مواجهة الظاهرة (مع الإشارة لإجراءات البنوك في الجهاز المصرفي الجزائري) ، آفاق للعلوم، ١(١).

وتوصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من الإصلاحات المصرفية المستمرة في الجزائر إلا أن معركة مكافحة تبييض الأموال مستمرة ومتواصلة أيضا، وهذا ما حدث كان له الدافع الأكبر للسلطات الجزائرية أن تعمد إلى اتخاذ إجراءات تشريعية صارمة في مجال العمل المصرفي، وجعل الجزائر تكثفّ من جهودها لمحاربة هذه الظاهرة من خلال سن قوانين محلياً ومصادقتها على اتفاقيات دولية.

٣. دراسة Cika, N، ٢٠١٨ ([1])

هدفت الدراسة إلى تقدير وقياس دور ووظيفة مراجعي الحسابات المعتمدين الألبان ومراجعي حسابات المؤسسة الحكومية العليا لمراقبة غسل الأموال في عينة من شركات المقاولات ، من خلال الإجابة على الأسئلة البحثية الرئيسية التالية: هل يشارك مراجعو الحسابات الألبان في مكافحة غسل الأموال ؟ ما هو مستوى تشريعات ألبانيا المنظمة لمكافحة غسل الأموال ؟ ما هو دور الهيئة المهنية لمراجعي الحسابات في منع غسل الأموال ؟ وتستند استنتاجات هذه الدراسة إلى استعراض الأدبيات وتحليل البيانات من خلال الاختبار المستقل، اختبار تشي – سكوير، الذي تم جمعه من الاستبيانات المصممة والمخصصة لمراجعي الحسابات الألبان لفهم كيفية مواجهتهم لهذه الظاهرة في ألبانيا.

وتوصلت الدراسة إلى إكتشاف إهمال المراجعين في الإبلاغ عن عمليات غسيل الاموال ،كما أن العديد شركات العقارات ذات رأس المال الألباني تشارك في معاملات غسل الأموال ويوصى بإجراء مزيد من الدراسات البحثية في ذلك .

٤. دراسة زرقين، والحمزة ٢٠١٩ (٢)

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم محاور تجربة الجزائر في مكافحة ظاهرة غسل الأموال واستعراض الآليات المستحدثة للحد من آثارها الإقتصادية والإجتماعية ، والكشف عن مدى التقدم الذى وصلت إليه جهود الجمهورية الجزائرية في مكافحة ظاهرة غسل الأموال .

وتوصلت الدراسة إلى أن السلطات الجزائرية أصدرت العديد من التشريعات الرادعة التي تجرم فيها عمليات غسل الأموال بغرض الوقاية من وقعها وأيضا نشر الخوف وفرض المسئولية لدى من يحاول الإقدام علي تنفيذ هذه الجريمة ، كما أوجدت التشريعات مجموعة من الآليات للوقاية من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب سواء على الأشخاص أو المؤسسات البنكية ، وفرض رقابة صارمة غلي العمليات التي تحدث من خلال البنوك التجارية .

([1]) Cika, N., Dhamo, S., & Tola, I. (2018). The Role of Auditors Against Money Laundering-Albania Case. European Journal of Economics and Business Studies Articles, 4.

([٢]) زرقين عبود، والحمزة عبدالحليم ، (٢٠١٩) ، جهود الجزائر في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال ، ملفات الأبحاث في الإقتصاد والتسيير، ع ٧ ، ص ص ٢٦٥ – ٢٨٥ .

٥. دراسة عرقوب وآخرون ٢٠٢٠ ([1])

هدفت الدراسة إلى بيان مدى خطورة جريمة تبييض الأموال وإنعكاساتها على إقتصاديات الدول ، ونظراً لما تخلفه هذه الظاهرة من آثار وانعكاسات سلبية ، عملت أغلب الدول من بينها الجزائر ممثلة بهيئاتها على مكافحتها ، الأمر الذي نتج عنه ظهور العديد من الإتفاقيات والمعاهدات الدولية .

وتوصلت الدراسة إلى أن جريمة غسل الأموال تعد جريمة منظمة تتسم بدرجة كبيرة من الخطورة ؛ ومن بين العوامل المساعدة على انتشار عمليات غسل الأموال (تطور نظم التحويل الإلكترًوني للأموال ، قيام شبكة الانترًنت بدور خطير لتسهيل عمليات غسل الأموال، تزايد وإنتشار الأنشطة الإجرامية التي تشكل مصدرا للأموال المراد غسلها) ؛ وتتعدد أساليب جريمة غسل الأموال بحيث نميّز بين الأساليب التقليدية والأساليب الحديثة ؛ وينتج عن جريمة تبييض الأموال في الجزائر آثار إقتصادية من بينها (عدم إستثمار الأموال في المشاريع التنموية للبلاد ، إنخفاض الدخل ، الإختلال في توزيع الدخل ، إنخفاض مستوى الادخار، إرتفاع معدلات التضخم ، تدهور قيمة العملة ، سحب الأموال والأرصدة من طرف عملاء البنوك ، الأمر الذي يؤدي إلى إنهيارها) ، وتمثلت الجهود المحلية لمكافحة جريمة غسل الأموال في تفعيل العمل الرقابي للهيئات المكلفة بمكافحة غسل الأموال ، أهمها : خلية معالجة الاستعلام المالي ، اللجنة المصرفية ، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته ، إلى جانب النصوص القانونية والتشريعية المختلفة ، كما تمثلت الجهود الدولية بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بمكافحة عمليات غسل الأموال.

٦. دراسة عبد الهادي، ٢٠٢٢ ([2])

هدفت الدراسة إلى بيان مبررات مساهمة المراجع الخارجي في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية ، وبيان معوقات تفعيل هذه المساهمة ، بالإضافة إلى إقتراح بعض الآليات التى قد تحد من معوقات تفعيل هذه المساهمة ، ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الدراسة علي إعداد قائمة إستبيان لإستقراء الواقع العملي الخاص بمعوقات تفعيل مساهمة المراجع في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية وسبل الحد منها.

---

[1] عرقوب. نبيلة، وبوشة .محمد، (٢٠٢٠) ، جريمة تبييض الأموال في الجزائر والجهود المبذولة لمكافحتها، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، مج ١١ ، ع ٣ ، ١٠٨ – ١٢٤ .

[2] عبدالهادي ، فرحات الصافي علي ، (٢٠٢٢) ، إطار مقترح للحد من معوقات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية : دراسة نظرية ميدانية ، مجلة البحوث التجارية ، مج ٤٤ ، ع ١، ١١٧ – ١٧٧ .

وتوصلت الدراسة إلى أن عمليات غسل الأموال مازالت تمثل مصدر قلق كبير للمملكة خاصة في القطاع المصرفي على الرغم من الجهود المبذولة في هذا الشان ، لذلك توجد العديد من المبررات التى تدعو إلى ضرورة مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال ، وفي نفس الوقت توجد العديد من المعوقات المرتبطة بجهات عدة تحول دون تفعيل هذه المساهمة ، كما أنه يوجد العديد أيضا من الآليات المقترحة التى قد تساعد في الحد من معوقات تفعيل هذه المساهمة .

٧. دراسة Issah, et.all ٢٠٢٢ ([1])

هدفت الدراسة إلى تحليل أنظمة مكافحة غسل الأموال واستقرار القطاع المصرفي في إفريقيا اقتصاديًا–قياسياً، وتم استخدام بيانات عن ٥١ دولة أفريقية خلال الفترة من ٢٠١٢ م إلى ٢٠١٩م ، كما تم الحصول على البيانات الثانوية من مؤشرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومعهد بازل للحوكمة على المواقع المالية الأخرى ، تم استخدام طريقة (GMM) لتحليل تأثير لوائح مكافحة غسل الأموال على إستقرار القطاع المصرفي وتأثيرات المستويات المختلفة لفعالية مكافحة غسل الأموال وتأثيرها على استقرار القطاع المصرفي في إفريقيا.

وتوصلت الدراسة إلى أن لوائح مكافحة غسل الأموال كان لها أثر إيجابي كبير على استقرار القطاعات المصرفية في الدول الأفريقية، ويشير هذا إلى أنه سواء كانت هناك فعالية عالية أو فعالية منخفضة للوائح مكافحة غسل الأموال ، فسيظل لها تأثير إيجابي على استقرار القطاع المصرفي في الدول.

الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية إلى دعم أسلوب الدراسة النظرية من خلال إختبار فروض الدراسة ، واستخلاص نتائج الدراسة وتوصياتها ، كما تهدف إلى تحديد المتغيرات المستخدمة في بيان تأثير مسؤولية المراجع الخارجي في الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال في البنوك التجارية محل الدراسة ، وذلك من خلال استخدام الأساليب الإحصائية في إختبار فروض الدراسة التى تم صياغتها ، وبناء عليه قام الباحث بإجراء تحليل وصفي لعينة الدراسة وكذلك للبيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة وأبعادها، ثم بعد ذلك قام باختبار صحة أو خطأ فروض البحث وذلك بعد ترميز وتفريغ البيانات وإدخالها ببرنامج الحزم الإحصائية (SPSS v. 23) لإجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية ، وبالتالي تضمن هذا

(1) Issah, M., Antwi, S., Antwi, S. K., & Amarh, P. (2022). Anti-money laundering regulations and banking sector stability in Africa. Cogent Economics & Finance, 10(1), 2069207. https://doi.org/10.1080/23322039.2022.2069207

الفصل تحليلاً تفصيلياً للبيانات ، وعرضاً لنتائج التحليل الإحصائي ، يليه تحليل ومناقشة النتائج وتحديد دلالتها الإحصائية .

ولتحقيق الهدف من الدراسة يتناول الباحث أسلوب وأداة الدراسة و التحليل الوصفي للبيانات وكذا اختبار فروض الدراسة وتحليل النتائج وهذا حسب العرض التالي:

أولاً : أسلوب وأداة الدراسة: ويتضمن هذا الجزء أنواع البيانات ومصادرها ومجتمع وعينة الدراسة .

أ) أنواع البيانات المطلوبة ومصادر الحصول عليها

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على نوعين من البيانات هما:

١. **بيانات ثانوية:** وتتمثل في البيانات المتعلقة بالإطار النظري للدراسة ، والتي تم الحصول عليها عن طريق مراجعة الكتب والدراسات والأبحاث العربية والأجنبية التي تناولت متغيرات الدراسة والموضوعات المتعلقة بهم بما مكن الباحث من تأصيل المفاهيم وإعداد الإطار النظري للدراسة.
٢. **بيانات أولية:** وتتمثل في البيانات التي تم تجميعها من خلال قائمة الاستقصاء من العاملين بالبنوك التجارية والجامعات الجزائرية محل الدراسة وتفريغها وتحليلها بما مكن الباحث من اختبار مدى صحة أو خطأ فروض الدراسة والتوصل إلى النتائج.

ب) مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة في العاملين بالبنوك التجارية الجزائرية، بالإضافة إلى الاستعانة بآراء مجموعة من الخبراء الأكاديميين من ذوي التخصص بالجامعات الجزائرية.

وقد تحديد حجم عينة الدراسة وفقاً للدليل المصاحب لبرنامج حساب حجم العينة وعند مستوى ثقة ٩٥% وحدود خطأ ٥%، بلغ حجم العينة المستهدفة (٣٨٤) مفردة، والتي تم جمعها عن طريق أسلوب العينة الغرضية، إلا أن عدد القوائم المستردة والصالحة للتحليل بلغ (٣٣٣) مفردة، وعليه بلغت نسبة الاستجابة ٨٦%.

ج) أداة جمع البيانات الأولية

اعتمد الباحث في تجميع بيانات الدراسة الميدانية من مصادرها الأولية على قائمة استقصاء، قام بإعدادها خصيصاً لهذا الغرض في ضوء نتائج البحوث والدراسات العلمية السابقة، وتتضمن هذه القائمة مجموعة أسئلة لقياس متغيرات الدراسة التالية:

١. مسؤوليات المراجع الخارجي: تم قياسه اعتماداً على ٢١ عبارة.
٢. التحديات التي تواجهه: تم قياسها اعتماداً على ١٧ عبارة.
٣. مؤشرات الكشف عن ممارسات عمليات غسل الأموال: تم قياسها اعتماداً على ٧ عبارات.

٤. الخصائص الديموغرافية (المؤهل العلمي، الوظيفة ، وسنوات الخبرة).

د) الأساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

اعتمد الباحث على الأساليب التالية:

١. **اختبارات الصدق والثبات:**

بعد القيام بالتصميم المبدئي لقائمة الاستقصاء، قام الباحث بإجراء اختباري الصدق والثبات كما يلي:

- **اختبار الصدق:**

يستخدم هذا الاختبار لبيان مدى صدق عبارات قائمة الاستقصاء في قياس ما صممت من أجله، للتأكد من أن القائمة تحقق الغرض منها، وتحقق أهداف الدراسة، إلى جانب التأكيد على أن عبارات القائمة تعطي للمستقصي منه نفس المعنى والمفهوم الذي يقصده الباحث، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الباحث اعتمد في إجراء اختبار الصدق على ما يلي:

- **صدق المحتوى:** قام الباحث بالخطوات التالية وذلك لاختبار صدق محتوى قائمة الاستقصاء:
  - الاعتماد على عبارات أثبتت الدراسات السابقة صدقها وثباتها.
  - عرض قائمة الاستقصاء في صورتها الأولية على الأستاذ الدكتور المشرف على الدراسة وبعد إجراء التعديلات اللازمة تم عرضها على بعض المحكمين من السادة أساتذة المحاسبة والمراجعة، وذلك للتأكد من صلاحيتها من الناحية العلمية، وأبدى السادة المحكمون مجموعة من الملاحظات على العبارات الواردة بقائمة الاستقصاء، وقام الباحث بتعديل القائمة وفقاً لهذه الملاحظات.
  - ولقد تم حساب الصدق عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل الثبات ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient ، معامل الصدق الذاتي = معامل الثبات.

- **<u>اختبار الثبات:</u>**

استخدم هذا الاختبار لمعرفة مدى إمكانية الاعتماد على قائمة الاستقصاء في بيانات تتسم بالثبات، واعتمد الباحث على (معامل الثبات) **Cronbach's Alpha**.

٢. **<u>التحليل الإحصائي الوصفي</u>** Descriptive Statistics ويتضمن؛

- التكرارات والنسب المئوية: والتي أفادت الباحث في وصف عينة الدراسة.
- الوسط الحسابي Mean: الذي يستخدم بشكل أساسي لأغراض معرفة مستوى إجابات أفراد العينة على العبارات الخاصة بمتغيرات الدراسة ودرجة إدراكهم لها بما يعكس درجة الموافقة عليها.
- الانحراف المعياري Std. Deviation: الذي يتم إجراؤه لقياس مدى تشتت البيانات الخاصة باستجابات العينة عن متوسطها الحسابي.

أم فيما يتعلق بالأساليب المستخدمة لاختبار فروض الدراسة فيمكن توضيحها على النحو التالي:

٣. **معامل ارتباط بيرسون:** ويستخدم لقياس العلاقة بين متغيرين أو أكثر مع تحديد نوع العلاقة وقوتها.

٤. **تحليل الانحدار:** ويستخدم لقياس تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، مع مراعاة إدخال أبعاد المتغير المستقل على المتغير التابع لترتيبها وفقاً لقوة تأثيرها.

ولقد تم ذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية:
SPSS (version V. 23)

ه) اختبار الصدق والثبات:

قام الباحث بإجراء اختبارات الصدق والثبات لقائمة الاستقصاء بغرض بحث مدى إمكانية الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية في تعميم النتائج وذلك على النحو التالي:

١- اختبار الصدق:

يمثل اختبار الصدق تقييماً للقائمة المستخدمة بغرض التأكد من أنها تقيس بالفعل ما وضعت لقياسه، وأن العبارات المستخدمة تعطى للمستقصي منه نفس المعنى والمفهوم الذى يقصده الباحث، ولقد تم إجراء اختبارات الصدق للتأكد من أن المقاييس المستخدمة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بما يراد قياسه، وأن أداة الدراسة قد اشتملت نظرياً على كافة النقاط الواجب توافرها، وعليه تم التحقق من ذلك بعرضها على بعض من السادة المحكمين بقسم المحاسبة والمراجعة، كما تم عرض الاستقصاء في صورته الأولية على العاملين بالبنوك محل الدراسة، وبناءً عليه تم تعديل وصياغة بعض العبارات، كما تم اختبار صدق المقياس عن طريق الصدق الظاهري وهو معامل الجزر التربيعي لمعامل الثبات ألفا لكرونباخ.

٢- اختبار الثبات:

يجرى اختبار الثبات لقياس مدى ثبات قوائم الاستقصاء كأداة لتجميع البيانات، ويعكس ثبات الاستقصاء الاستقرار في نتائج تحليل البيانات المجمعة عن طريق قائمة الاستقصاء وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة تحت نفس الظروف والشروط، وتم حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ **(Cronbach's Alpha)** لمحتويات قوائم الاستقصاء، وذلك لبحث مدى إمكانية الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية في تعميم النتائج.

- **نتائج اختبار الصدق والثبات لمتغيرات الدراسة:**

يوضح الجدول (١/٤) نتائج اختبار الثبات والصدق الخاصة بمتغيرات الدراسة:

ومن الجدول رقم (١/٤)، يتضح أن قيم معامل ألفا لكرونباخ لمسؤوليات المراجع الخارجي محل الدراسة تراوحت ما بين (٠,٨٤١) كأدنى قيمة تخص بُعد التزام المراجع الخارجي بمعايير جودة المراجعة و(٠,٩٦٥) كأعلى قيمة تخص التزام المراجع الخارجي بتقييم نظم الرقابة الداخلية، كما تراوحت معاملات

الصدق الخاصة بهما ما بين (٠,٩١٧) و(٠,٩٨٢) وحيث إنه من الشائع في البحوث الاجتماعية أنه كلما زادت نسبة معامل ألفا لكرونباخ عن ٠,٦ كلما تميز المقياس بالثبات، لذا فإن هذه القيم تعكس تمتع المقياس بمستويات صدق وثبات مرتفعة تؤكد على صلاحيتها لمراحل التحليل التالية.

جدول رقم (١/٤)

معاملات الصدق والثبات لمسؤوليات المراجع الخارجي

المتغير	الأبعاد	عدد العبارات	معامل الثبات (ALPHA)	معامل الصدق
مسؤوليات المراجع الخارجي	التزام المراجع الخارجي بالمسؤولية الاجتماعية	٦	٠,٩٥٨	٠,٩٧٩
	التزام المراجع الخارجي بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني	٥	٠,٩٥٤	٠,٩٧٧
	التزام المراجع الخارجي بمعايير جودة المراجعة	٥	٠,٨٤١	٠,٩١٧
	التزام المراجع الخارجي بتقييم نظم الرقابة الداخلية	٥	٠,٩٦٥	٠,٩٨٢
التحديات التي تؤثر على قدرة وكفاءة المراجع الخارجي	التحديات المرتبطة بالمراجع الخارجي	٦	٠,٨٨٥	٠,٩٤١
	التحديات المرتبطة بالجهات التشريعية والسلطات الرقابية	٥	٠,٨٢٤	٠,٩٠٨
	التحديات المرتبطة بالقائمين على إدارة البنوك	٦	٠,٨٧٧	٠,٩٣٦
الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال في البنوك التجارية		٧	٠,٨٧٠	٠,٩٣٣

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي

ثانياً: التحليل الوصفي للبيانات: يتضح من الجدول رقم (٢/٤) ما يلي:

- حصلت فئة البكالوريوس على أعلى نسبة استجابة والتي بلغت (٤٥,٩%) بواقع (١٥٣) مفردة، تليها فئة الدبلوم العالي بنسبة بلغت (٢٩,٤%) بواقع (٩٨) مفردة، ثم فئة الماجستير بنسبة (٢١,٩%) بواقع (٧٣) مفردة، وأخيراً فئة الدكتوراة بنسبة (٢,٧%) بواقع (٩) مفردات فقط.
- حصلت وظيفة محاسب على أعلى نسبة استجابة بلغت (٣٢,٧%) بواقع (١٠٩) مفردة، تليها وظيفة مراجع داخلي والتي حصلت على استجابة (٨١) مفردة بنسبة (٢٤,٣%) من إجمالي حجم العينة، ثم حصلت وظيفة مراقب مالي على استجابة (٦٤) مفردة بنسبة (١٩,٢%)، تعقبها وظيفة المراجع الخارجي والتي حصلت على ما نسبته (١٨,٩%) بما يمثل (٦٣) مفردة، ثم حصلت وظيفة مدير بنك على ما نسبته (٢,١%) من إجمالي حجم

العينة بواقع (٧) مفردات، وأخيراً حصلت وظيفة عضو هيئة تدريس على ما نسبته (٢,٧%) فقط بواقع (٩) مفردات من إجمالي حجم العينة.

أ- التحليل الوصفي للخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

جدول رقم (٢/٤)

الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

الخصائص الديمغرافية		العدد (التكرار)	النسبة المئوية
المتغير	الفئة		
المستوي التعليمي	بكالوريوس	١٥٣	%٤٥,٩
	دبلوم عالي	٩٨	%٢٩,٤
	ماجستير	٧٣	%٢١,٩
	دكتوراة	٩	%٢,٧
الوظيفة	محاسب	١٠٩	%٣٢,٧
	مراجع داخلي	٨١	%٢٤,٣
	مراجع خارجي	٦٣	%١٨,٩
	مراقب مالي	٦٤	%١٩,٢
	مدير بنك	٧	%٢,١
	عضو هيئة تدريس	٩	%٢,٧
عدد سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٥٧	%١٧,١
	من ٥ لأقل من ١٠ سنوات	١١١	%٣٣,٣
	من ١٠ لأقل من ١٥سنة	٦٦	%١٩,٨
	من ١٥ سنة فأكثر	٩٩	%٢٩,٧
الإجمالي		**٣٣٣**	**%١٠٠**

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي

- حصلت سنوات الخبرة من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات على استجابة (١١١) مفردة بنسبة (٣٣,٣%)، في حين حصلت سنوات الخبرة من١٥ سنة فأكثر على استجابة (٩٩) مفردة بنسبة

(٢٩,٧%)، تليها فئة سنوات الخبرة من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة والتي حصلت على استجابة (٦٦) مفردة بنسبة (١٩,٨%)، وأخيراً حصلت فئة سنوات الخبرة الأقل من ٥ سنوات على استجابة (٥٧) مفردة بنسبة (١٧,١%) من إجمالي حجم العينة.

ويعكس ما سبق شمول عينة الدراسة للكفاءات العلمية وكذلك الكفاءات العملية ذوي الخبرات المتفاوتة المؤهلة للإجابة على فقرات الاستقصاء بدقة وموضوعية.

ب- التحليل الوصفي لمتغيرات وأبعاد الدراسة:

تم قياس عبارات الاستقصاء اعتماداً على مقياس ليكرت ذو النقاط الخمس والذي تتراوح درجاته ما بين الدرجة ١ وتعنى غير موافق تماماً، والدرجة ٥ وتعنى موافق تماماً، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (٣/٤).

جدول رقم (٣/٤)

درجات مقياس ليكرت

الاستجابة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
الدرجة	٥	٤	٣	٢	١

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تحديد درجة الموافقة على عبارات الاستقصاء من خلال قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارات كما هو موضح في الجدول رقم (٤/٤)، حيث ترتب العبارات حسب أهميتها اعتماداً على أكبر قيمة متوسط حسابي وعند تساوى المتوسط الحسابي بين عبارتين يتم اختيار العبارة ذات أقل قيمة في الانحراف المعياري لتصبح الأكبر قيمة في المتوسط الحسابي.

جدول رقم (٤/٤)

المتوسط المرجح لمقياس ليكرت

المتوسط المرجح	درجة الموافقة
١: ١,٧٩	منخفضة جداً
١,٨٠: ٢,٥٩	منخفضة
٢,٦٠: ٣,٣٩	متوسطة
٣,٤٠: ٤,١٩	مرتفعة
٤,٢٠: ٥	مرتفعة جداً

وقام الباحث بإجراء تحليل وصفي للبيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لمتغيرات الدراسة، وذلك بهدف الوقوف على شكل وطبيعة البيانات والتعرف على قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية التي توضح المعالم الإحصائية لمتغيرات الدراسة وفقاً لآراء عينة الدراسة، ويمكن تلخيص وعرض نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة فيما يلي:

١- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

قام الباحث بحساب بعض مؤشرات الإحصاء الوصفية المتمثلة في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والخاصة بمتغيرات الدراسة، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (٤/٥)

نتائج الإحصاء الوصفي لآراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التزام المراجع الخارجي بالمسؤولية الاجتماعية	٣,٨١٦٣	٠,٥٧٣٣٢
التزام المراجع الخارجي بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني	٣,٨٨٢٩	٠,٥٢٣٩٨
التزام المراجع الخارجي بمعايير جودة المراجعة	٣,٩١٢٩	٠,٤٢٥١٠
التزام المراجع الخارجي بتقييم نظم الرقابة الداخلية	٣,٦٦٥٥	٠,٥٥٦٨١
الوسط الحسابي العام لمسئوليات المراجع الخارجي	٣,٨١٩٢	٠,٤١٦٠١
التحديات المرتبطة بالمراجع الخارجي	٣,٨١٤٣	٠,٤٥٩٨٧
التحديات المرتبطة بالجهات التشريعية والسلطات الرقابية	٣,٨١٢٦	٠,٤٧١٥٦
التحديات المرتبطة بالقائمين على إدارة البنوك	٣,٧٥٩٨	٠,٤٩٦٤٨
الوسط الحسابي العام للتحديات التي تؤثر على قدرة وكفاءة المراجع الخارجي	٣,٧٩٤٦	٠,٤٦٢٠٤
الوسط الحسابي العام لفعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال	٣,٨٠٦١	٠,٤٤٢٥٨

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي

ويتضح من الجدول (٥/٤) ما يلي:

بلغ الوسط الحسابي العام لمسؤوليات المراجع الخارجي (٣,٨١٩٢) بانحراف معياري يقدر بنحو (٠,٤١٦٠١) يدل على وجود درجة من التجانس بين إجابات المستقصي منهم، مما يعنى وجود إدراك لدى أغلب مفردات العينة فيما يتعلق بأهمية الدور البارز لمسؤوليات المراجع الخارجي، وقد جاء البعد الخاص بالتزام المراجع الخارجي بمعايير جودة المراجعة في الترتيب الأول حسب الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣,٩١٢٩)، بما يعكس إقرارهم بأن الالتزام بمعايير جودة المراجعة والمتمثلة في معيار التأهيل العلمي والعملي إلى جانب معيار الاستقلال وما شابه ذلك يعطي مدلولاً واضحاً على توفر الكفاءة المهنية المنشودة وذلك بدرجة مرتفعة، بينما حصل بُعد التزام المراجع الخارجي بتقييم نظم الرقابة الداخلية على أقل قيمة للوسط الحسابي والتي بلغت (٣,٦٦٥٥) والتي تعكس إقرارهم بضرورة ملائمة نظام الرقابة الداخلية مع طبيعة نشاط البنوك وحجمها، إلى جانب تعزيز إمكانية تطوير الوسائل الرقابية والمعايير المستخدمة بها بما يتلاءم مع التغيرات في الظروف وذلك بدرجة مرتفعة أيضاً.

وبلغ الوسط الحسابي العام للتحديات التي تؤثر على قدرة وكفاءة المراجع الخارجي (٣,٧٩٤٦) بانحراف معياري يقدر بنحو (٠,٤٦٢٠٤) يدل على وجود درجة من التجانس بين إجابات المستقصي منهم، مما يعنى وجود إدراك لدى أغلب مفردات العينة فيما يتعلق بأهمية الدور البارز لمحددات قدرة وكفاءة المراجع الخارجي في تفعيل الدور المكلف به، وقد جاء البعد الخاص بالتحديات المرتبطة بالمراجع الخارجي في الترتيب الأول حسب الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣,٨١٤٣)، بما يعكس إقرار غالبية عينة الدراسة بأن التزام المراجع الخارجي يرجع لدافع الآثار السلبية والأضرار المادية التي قد يتعرض لها عند الإخفاق في مهام وظيفته وذلك بدرجة مرتفعة، بينما حصل بُعد التحديات المرتبطة بالقائمين على إدارة البنوك على أقل قيمة للوسط الحسابي والتي بلغت (٣,٧٥٩٨) والتي تعكس إقرارهم بوجود عدد من المعوقات التي قد تحول دون تفعيل الدور المكلف به المراجع الخارجي والتي قد ترجع إلى النشاطات المشبوهة أو استغلال الثغرات القانونية من قبل إدارات البنوك في إجراء بعض المعاملات غير العادية وذلك بدرجة مرتفعة.

وأخيراً الوسط الحسابي العام لفعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال (٣,٨٠٦١) بانحراف معياري يقدر بنحو (٠,٤٤٢٥٨) يدل على وجود درجة من التجانس بين إجابات المستقصي منهم، وبما يعكس فعالية البنوك التجارية محل الدراسة في الكشف عن الصفقات الوهمية وغيرها من وسائل تدوير الأموال غير الشرعية وذلك بدرجة مرتفعة.

ثالثاً: اختبار فروض الدراسة وتحليل النتائج

(ف١/١) الفرض الفرعي الأول: والذي ينص على أنه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام المراجع الخارجي بالمسؤولية الإجتماعية وفعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال.

ولقد أظهر التحليل الإحصائي نتائج اختبار هذا الفرض كما هو موضح بالجدول (٦/٤).

جدول (٦/٤): نتائج تحليل العلاقة بين التزام المراجع الخارجي بالمسؤولية الإجتماعية وفعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال

ف	المتغير المستقل	المتغير التابع	(ß)	(T)	(Sig)
١/١	الحد الثابت	فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال	B=(١,٥٧٢)	١٤,٧٢٨	٠,٠٠٠
	التزام المراجع الخارجي بالمسؤولية الاجتماعية		٠,٧٥٨**	٢١,١٦١	(٠,٠٠٠)
R= (0.758) R^2= (0.575) Adj. R^2 = (0.574) F (Sig.) =447.786 (0.00)					

** معنوي عند مستوى ٠,٠١ ٤٤٧,٧٨٦

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الانحدار (Linear-Regression).

ويتضح من الجدول (٥/٤) ما يلي:

١) ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F=٤٤٧,٧٨٦)، وهي معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠١.

٢) ثبوت معنوية معاملات انحدار التزام المراجع الخارجي بالمسؤولية الاجتماعية والحد الثابت حيث بلغت قيمة (T=٢١,١٦١) لالتزام المراجع الخارجي بالمسؤولية الاجتماعية وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠١، وهذا يعني أنه يوجد تأثير معنوي إيجابي لالتزام المراجع الخارجي بالمسؤولية الاجتماعية على فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، بمعامل انحدار بلغت قيمته (ß= ٠٧٥٨).

٣) بلغت قيمة معامل التفسير المعدل (Adj. R^2 =٠,٥٧٤) مما يعني أن التزام المراجع الخارجي بالمسؤولية الاجتماعية تفسر ما نسبته ٥٧,٤% من التباين في فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، أما باقي النسبة فترجع لمتغيرات أخرى لم يتناولها النموذج.

ويتضح مما سبق قبول الفرض حيث تبين وجود تأثير معنوي إيجابي لالتزام المراجع الخارجي بالمسؤولية الاجتماعية على فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠١.

(ف٢/١) الفرض الفرعي الثاني: والذي ينص على أنه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام المراجع الخارجي بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني وفعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال.

ولقد أظهر التحليل الإحصائي نتائج اختبار هذا الفرض كما هو موضح بالجدول (٧/٤).

جدول (٧/٤): نتائج تحليل العلاقة بين التزام المراجع الخارجي بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني وفعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال

ف	المتغير المستقل	المتغير التابع	(ß)	(T)	(Sig)
٢/١	الحد الثابت	فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال	B=(١,٢٥٦)	١٠,٩٨١	٠,٠٠٠
	التزام المراجع الخارجي بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني		٠,٧٧٨**	٢٢,٤٩٨	(٠,٠٠٠)
R= (٠,٧٧٨) R^2= (٠,٦٠٥) Adj. R^2 = (٠,٦٠٣) F (Sig.) =٥٠٦,١٦٢ (٠,٠٠)					

** **معنوي عند مستوى ٠,٠١**

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الانحدار (Linear-Regression).

ويتضح من الجدول (٧/٤) ما يلي:

١) ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F=٥٠٦,١٦٢)، وهي معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠١.

٢) ثبوت معنوية معاملات انحدار التزام المراجع الخارجي بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني والحد الثابت حيث بلغت قيمة (T=٢٢,٤٩٨) لالتزام المراجع الخارجي بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠١، وهذا يعني أنه يوجد تأثير معنوي إيجابي لالتزام المراجع الخارجي بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني على فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، بمعامل انحدار بلغت قيمته (ß= ٠٧٧٨).

٣) بلغت قيمة معامل التفسير المعدل (Adj. R^2 =٠,٦٠٣) مما يعنى أن التزام المراجع الخارجي بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني تفسر ما نسبته ٦٠,٣% من التباين في فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، أما باقي النسبة فترجع لمتغيرات أخرى لم يتناولها النموذج.

ويتضح مما سبق قبول الفرض حيث تبين وجود تأثير معنوي إيجابي لالتزام المراجع الخارجي بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني على فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠١.

(ف١/٣) الفرض الفرعي الثالث: والذي ينص على أنه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام المراجع الخارجي بمعايير جودة المراجعة وفعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال.

ولقد أظهر التحليل الإحصائي نتائج اختبار هذا الفرض كما هو موضح بالجدول (٨/٤).

جدول (٨/٤): نتائج تحليل العلاقة بين التزام المراجع الخارجي بمعايير جودة المراجعة وفعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال

ف	المتغير المستقل	المتغير التابع	(ß)	(T)	(Sig)
٣/١	الحد الثابت	فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال	B=(١,١٤٥)	٦,٧١٣	٠,٠٠٠
	التزام المراجع الخارجي بمعايير جودة المراجعة		٠,٦٥٣**	١٥,٦٩٨	(٠,٠٠٠)
R= (٠,٦٥٣) R^2= (٠,٤٢٧) Adj. R^2 = (٠,٤٢٥) F (Sig.) =٢٤٦,٤٤٢ (٠,٠٠)					

** معنوي عند مستوى ٠,٠١

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الانحدار (Linear-Regression).

ويتضح من الجدول (٨/٤) ما يلي:

١) ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F=٢٤٦,٤٤٢)، وهي معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠١.

٢) ثبوت معنوية معاملات انحدار التزام المراجع الخارجي بمعايير جودة المراجعة والحد الثابت حيث بلغت قيمة (T=١٥,٦٩٨) لالتزام المراجع الخارجي بمعايير جودة المراجعة وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠١، وهذا يعني أنه يوجد تأثير معنوي إيجابي لالتزام المراجع الخارجي بمعايير جودة المراجعة على فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، بمعامل انحدار بلغت قيمته (ß= ٠,٦٥٣).

٣) بلغت قيمة معامل التفسير المعدل (Adj. R^2 =٠,٤٢٥) مما يعنى أن التزام المراجع الخارجي بمعايير جودة المراجعة تفسر ما نسبته ٤٢,٥% من التباين في فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، أما باقي النسبة فترجع لمتغيرات أخرى لم يتناولها النموذج.

ويتضح مما سبق قبول الفرض حيث تبين وجود تأثير معنوي إيجابي لالتزام المراجع الخارجي بمعايير جودة المراجعة على فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠١.

(ف١/٤) الفرض الفرعي الرابع: والذي ينص على أنه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام المراجع الخارجي بتقييم نظم الرقابة الداخلية وفعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال.

ولقد أظهر التحليل الإحصائي نتائج اختبار هذا الفرض كما هو موضح بالجدول (٩/٤).

جدول (٩/٤): نتائج تحليل العلاقة بين التزام المراجع الخارجي بتقييم نظم الرقابة الداخلية وفعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال

ف	المتغير المستقل	المتغير التابع	(ß)	(T)	(Sig)
٤/١	الحد الثابت	فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال	B=(٢,١٦٤)	١٦,١٧٤	٠,٠٠٠
	التزام المراجع الخارجي بتقييم نظم الرقابة الداخلية		٠,٥٦٤**	١٢,٤١٤	(٠,٠٠٠)
$R= (٠,٥٦٤)$ $R^2= (٠,٣١٨)$ $Adj.\ R^2 = (٠,٣١٦)$ F (Sig.) =١٥٤,١٠٣ (٠,٠٠)					

** معنوي عند مستوى ٠,٠١

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الانحدار (Linear-Regression).

ويتضح من الجدول (٩/٤) ما يلي:

١) ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F=١٥٤,١٠٣)، وهي معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠١.

٢) ثبوت معنوية معاملات انحدار التزام المراجع الخارجي بتقييم نظم الرقابة الداخلية والحد الثابت حيث بلغت قيمة (T=١٢,٤١٤) لالتزام المراجع الخارجي بتقييم نظم الرقابة الداخلية وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠١، وهذا يعني أنه يوجد تأثير معنوي إيجابي لالتزام المراجع الخارجي بتقييم نظم الرقابة الداخلية على فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، بمعامل انحدار بلغت قيمته (٠,٥٦٤ =ß).

٣) بلغت قيمة معامل التفسير المعدل ($Adj.\ R^2$ =٠,٣١٦) مما يعنى أن التزام المراجع الخارجي بتقييم نظم الرقابة الداخلية تفسر ما نسبته ٣١,٦% من التباين في فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، أما باقي النسبة فترجع لمتغيرات أخرى لم يتناولها النموذج.

ويتضح مما سبق قبول الفرض حيث تبين وجود تأثير معنوي إيجابي لالتزام المراجع الخارجي بتقييم نظم الرقابة الداخلية على فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠١.

الفرض الرئيسي الأول: تؤثر أبعاد كفاءة المراجع الخارجي على فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال في البنوك التجارية.

ولاختبار صحة هذا الفرض قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار المتعدد، والذي يستخدم في التنبؤ بالتغيرات في المتغير التابع نتيجة التأثر بعدة متغيرات مستقلة، ولقد أظهر التحليل الإحصائي نتائج اختبار هذا الفرض كما هو موضح بالجدول (١٠/٤).

جدول (١٠/٤): نتائج تحليل تأثير أبعاد كفاءة المراجع الخارجي على فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال في البنوك التجارية

ف	المتغير المستقل	المتغير التابع	(ß)	(T)	(Sig)
١	التزام المراجع الخارجي بالمسؤولية الاجتماعية	فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال	**٠,٢٢٨	٩,٢٢٠	(٠,٠٠٠)
	التزام المراجع الخارجي بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني		**٠,٤٢٢	١٢,٠٩٢	(٠,٠٠٠)
	التزام المراجع الخارجي بمعايير جودة المراجعة		**٠,١٧٦	٤,٦٤٦	(٠,٠٠٠)
	التزام المراجع الخارجي بتقييم نظم الرقابة الداخلية		**٠,١٦٤	٤,٦٦٣	(٠,٠٠٠)
$R= (٠,٨٨٥)$ $R^2= (٠,٧٨٤)$ $Adj.\ R^2 = (٠,٧٨١)$ $F\ (Sig.) = ٢٩٧,٠٦٣\ (٠,٠٠٠)$					

** معنوي عند مستوى ٠,٠١ * معنوي عند مستوى ٠,٠٥

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الانحدار (Linear-Regression).

ويتضح من الجدول (١٠/٤) ما يلي:

١) ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F=٢٩٧,٠٦٣)، وهي معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠١.

٢) ثبوت معنوية معاملات انحدار أبعاد كفاءة المراجع الخارجي حيث بلغت قيمة (T=١٢,٠٩٢) لالتزام المراجع الخارجي بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني، يليها (T=٩,٢٢٠) لالتزام المراجع الخارجي بالمسؤولية الاجتماعية، ثم (T=٤,٦٦٣) لالتزام المراجع الخارجي بتقييم نظم الرقابة الداخلية، وأخيراً (T=٤,٦٤٦) لالتزام المراجع الخارجي بمعايير جودة المراجعة، وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠١، وهذا يعني أنه يوجد تأثير معنوي إيجابي لجميع أبعاد كفاءة المراجع الخارجي على فعالية الكشف والإبلاغ

عن عمليات غسل الأموال، وهم على الترتيب من حيث قوة تأثيرهم؛ التزام المراجع الخارجي بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني بمعامل انحدار بلغت قيمته (ß= ٠,٤٢٢)، يليه التزام المراجع الخارجي بالمسؤولية الاجتماعية بمعامل انحدار بلغت قيمته (ß= ٠,٣٢٨)، ثم التزام المراجع الخارجي بمعايير جودة المراجعة بمعامل انحدار بلغت قيمته (ß= ٠,١٧٦)، وأخيراً التزام المراجع الخارجي بتقييم نظم الرقابة الداخلية بمعامل انحدار بلغت قيمته (ß= ٠,١٦٤).

٣) بلغت قيمة معامل التفسير المعدل (R^2 =٠,٧٨١ .) مما يعنى أن أبعاد كفاءة المراجع الخارجي مجتمعة تفسر ما نسبته ٧٨,٢% من التباين في فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، أما باقي النسبة فترجع لمتغيرات أخرى لم يتناولها النموذج.

ويتضح مما سبق قبول الفرض حيث تبين وجود تأثير معنوي لأبعاد كفاءة المراجع الخارجي على فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠١.

(ف١/٢) الفرض الفرعي الأول: والذي ينص على أنه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحديات المرتبطة بالمراجع الخارجي وفعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال.

ولقد أظهر التحليل الإحصائي نتائج اختبار هذا الفرض كما هو موضح بالجدول (١١/٤).

جدول (١١/٤): نتائج تحليل العلاقة بين التحديات المرتبطة بالمراجع الخارجي وفعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال

ف	المتغير المستقل	المتغير التابع	(ß)	(T)	(Sig)
١/٢	الحد الثابت	فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال	B=٠,٤٣٩) (	٥,٤٢٢	٠,٠٠٠
	التحديات المرتبطة بالمراجع الخارجي		**٠,٩١٧	٤١,٩٢٢	(٠,٠٠٠)
R= (٠,٩١٧) R^2= (٠,٨٤٢) Adj. R^2 = (٠,٨٤١) F (Sig.) =١٧٥٧,٤٥٠ (٠,٠٠)					

** معنوي عند مستوى ٠,٠١

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الانحدار (Linear-Regression).

ويتضح من الجدول (١١/٤) ما يلي:

١) ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F=١٧٥٧,٤٥٠)، وهي معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠١.

٢) ثبوت معنوية معاملات انحدار التحديات المرتبطة بالمراجع الخارجي والحد الثابت حيث بلغت قيمة (T=٤١,٩٢٢) للتحديات المرتبطة بالمراجع الخارجي وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠١، وهذا يعني أنه

يوجد تأثير معنوي إيجابي للتحديات المرتبطة بالمراجع الخارجي على فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، بمعامل انحدار بلغت قيمته (ß= ٠,٩١٧).

٣) بلغت قيمة معامل التفسير المعدل (Adj. R^2 =٠,٨٤١) مما يعنى أن التحديات المرتبطة بالمراجع الخارجي تفسر ما نسبته ٨٤,١% من التباين في فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، أما باقي النسبة فترجع لمتغيرات أخرى لم يتناولها النموذج.

ويتضح مما سبق قبول الفرض حيث تبين وجود تأثير معنوي إيجابي للتحديات المرتبطة بالمراجع الخارجي على فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠١.

<u>الفرض الفرعي الثاني:</u> والذي ينص على أنه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحديات المرتبطة بالجهات التشريعية والسلطات الرقابية وفعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال.

ولقد أظهر التحليل الإحصائي نتائج اختبار هذا الفرض كما هو موضح بالجدول (١٢/٤).

جدول (١٢/٤): نتائج تحليل العلاقة بين التحديات المرتبطة بالجهات التشريعية والسلطات الرقابية وفعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال

ف	المتغير المستقل	المتغير التابع	(ß)	(T)	(Sig)
٢/٢	الحد الثابت	فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال	B=٠,٥٩٠)	٦,٧٩٢	٠,٠٠٠
	التحديات المرتبطة بالجهات التشريعية والسلطات الرقابية		٠,٨٩٩**	٣٧,٢٨٦	(٠,٠٠٠)
R= (٠,٨٩٩) R^2= (٠,٨٠٨) Adj. R^2 = (٠,٨٠٧) F (Sig.) =١٣٩٠,٢٦٣ (٠,٠٠)					

** معنوي عند مستوى ٠,٠١

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الانحدار (Linear-Regression).

ويتضح من الجدول (١٢/٤) ما يلي:

١) ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F=١٣٩٠,٢٦٣)، وهي معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠١.

٢) ثبوت معنوية معاملات انحدار التحديات المرتبطة بالجهات التشريعية والسلطات الرقابية والحد الثابت حيث بلغت قيمة (T=٣٧,٢٨٦) للتحديات المرتبطة بالجهات التشريعية والسلطات الرقابية وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠١، وهذا يعني أنه يوجد تأثير معنوي إيجابي للتحديات المرتبطة بالجهات التشريعية

والسلطات الرقابية على فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، بمعامل انحدار بلغت قيمته (ß= ٠,٨٩٩).

٣) بلغت قيمة معامل التفسير المعدل (Adj. R^2 =٠,٨٠٧) مما يعنى أن التحديات المرتبطة بالجهات التشريعية والسلطات الرقابية تفسر ما نسبته ٨٠,٧% من التباين في فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، أما باقي النسبة فترجع لمتغيرات أخرى لم يتناولها النموذج.

ويتضح مما سبق قبول الفرض حيث تبين وجود تأثير معنوي إيجابي للتحديات المرتبطة بالجهات التشريعية والسلطات الرقابية على فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠١.

<u>الفرض الفرعي الثالث:</u> والذي ينص على أنه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحديات المرتبطة بالقائمين على إدارة البنوك وفعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال.

ولقد أظهر التحليل الإحصائي نتائج اختبار هذا الفرض كما هو موضح بالجدول (١٣/٤).

جدول (١٣/٤): نتائج تحليل العلاقة بين التحديات المرتبطة بالقائمين على إدارة البنوك وفعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال

ف	المتغير المستقل	المتغير التابع	(ß)	(T)	(Sig)
٣/٢	الحد الثابت	فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال	B= (٠,٩٠٦)	٩,٧٢٧	٠,٠٠٠
	التحديات المرتبطة بالقائمين على إدارة البنوك		٠,٨٦٥**	٣١,٤١٨	(٠,٠٠٠)
R= (٠,٨٦٥) R^2= (٠,٧٤٩) Adj. R^2 = (٠,٧٤٨) F (Sig.) =٩٨٧,١٠٩ (٠,٠٠)					

** معنوي عند مستوى ٠,٠١

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الانحدار (Linear-Regression).

ويتضح من الجدول (١٣/٤) ما يلي:

١) ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F=٩٨٧,١٠٩)، وهي معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠١.

٢) ثبوت معنوية معاملات انحدار التحديات المرتبطة بالقائمين على إدارة البنوك والحد الثابت حيث بلغت قيمة (T=٣٧,٢٨٦) للتحديات المرتبطة بالقائمين على إدارة البنوك وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠١، وهذا يعني أنه يوجد تأثير معنوي إيجابي للتحديات المرتبطة بالجهات التشريعية والسلطات الرقابية على فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، بمعامل انحدار بلغت قيمته (ß= ٠,٨٩٩).

٣) بلغت قيمة معامل التفسير المعدل (R^2 =٠,٧٤٨ .) مما يعنى أن التحديات المرتبطة بالجهات التشريعية والسلطات الرقابية تفسر ما نسبته ٧٤,٨% من التباين في فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، أما باقي النسبة فترجع لمتغيرات أخرى لم يتناولها النموذج.

ويتضح مما سبق قبول الفرض حيث تبين وجود تأثير معنوي إيجابي للتحديات المرتبطة بالجهات التشريعية والسلطات الرقابية على فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠١.

الفرض الرئيسي الثاني: تؤثر التحديات المؤثرة على قدرة وكفاءة المراجع الخارجي في فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال في البنوك التجارية.

ولاختبار صحة هذا الفرض قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار المتعدد، والذي يستخدم في التنبؤ بالتغيرات في المتغير التابع نتيجة التأثر بعدة متغيرات مستقلة، ولقد أظهر التحليل الإحصائي نتائج اختبار هذا الفرض كما هو موضح بالجدول (١٤/٤).

جدول (١٤/٤): نتائج تحليل تأثير التحديات المؤثرة على كفاءة المراجع الخارجي على فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال في البنوك التجارية

ف	المتغير المستقل	المتغير التابع	(ß)	(T)	(Sig)
٢	التحديات المرتبطة بالمراجع الخارجي	فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال	**٠,٥٧٣	١٠,٧١٠	(٠,٠٠٠)
	التحديات المرتبطة بالجهات التشريعية والسلطات الرقابية		**٠,٣٣٩	٥,٣٨٧	(٠,٠٠٠)
	التحديات المرتبطة بالقائمين على إدارة البنوك		٠,٠٣٩	٠,٦٧٨	(٠,٤٩٨)
R= (٠,٩٢٩) R^2= (٠,٨٦٣) Adj. R^2 = (٠,٨٦٢) F (Sig.) = ٦٩١,٦٠٤ (٠,٠٠٠)					

** معنوي عند مستوى ٠,٠١ * معنوي عند مستوى ٠,٠٥

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الانحدار (Linear-Regression).

ويتضح من الجدول (١٤/٤) ما يلي:

١) ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F=٦٩١,٦٠٤)، وهي معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠١.

٢) ثبوت معنوية معاملات انحدار التحديات المؤثرة على كفاءة المراجع الخارجي حيث بلغت قيمة (T=١٠,٧١٠) للتحديات المرتبطة بالمراجع الخارجي، يليها (T=٥,٣٨٧) للتحديات المرتبطة بالجهات

التشريعية والسلطات الرقابية، وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠١، وهذا يعني أنه يوجد تأثير معنوي إيجابي لغالبية التحديات المؤثرة على كفاءة المراجع الخارجي في فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، وهم على الترتيب من حيث قوة تأثيرهم؛ التحديات المرتبطة بالمراجع الخارجي بمعامل انحدار بلغت قيمته (ß= ٠,٥٧٣)، يليها التحديات المرتبطة بالجهات التشريعية والسلطات الرقابية بمعامل انحدار بلغت قيمته (ß= ٠,٣٣٩).

٣) لا يوجد تأثير معنوي إيجابي للتحديات المرتبطة بالقائمين على إدارة البنوك في فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠٥.

٤) بلغت قيمة معامل التفسير المعدل (**Adj. R^2** =٠,٨٦٢) مما يعنى أن التحديات المؤثرة على كفاءة المراجع الخارجي مجتمعة تفسر ما نسبته ٨٦,٢% من التباين في فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، أما باقي النسبة فترجع لمتغيرات أخرى لم يتناولها النموذج.

ويتضح مما سبق قبول الفرض جزئياً حيث تبين وجود تأثير معنوي لغالبية التحديات المؤثرة على كفاءة المراجع الخارجي في فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠١.

وفيما يلي، يعرض الباحث ملخصاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة من اختبار الفروض:

جدول رقم (١٥/٤)

ملخص نتائج اختبارات الفروض

الفرض	أسلوب التحليل الإحصائي	النتيجة
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام المراجع الخارجي بالمسؤولية الاجتماعية وفعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال.	**تحليل الانحدار الخطى البسيط**	**قبول الفرض**
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام المراجع الخارجي بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني وفعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال.	**تحليل الانحدار الخطى البسيط**	**قبول الفرض**
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام المراجع الخارجي بمعايير جودة المراجعة وفعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال.	**تحليل الانحدار الخطى البسيط**	**قبول الفرض**

الفرض	أسلوب التحليل الإحصائي	النتيجة
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام المراجع الخارجي بتقييم نظم الرقابة الداخلية وفعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال.	**تحليل الانحدار الخطى البسيط**	**قبول الفرض**
تؤثر كفاءة المراجع الخارجي على فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال في البنوك التجارية	**تحليل الانحدار الخطى المتعدد**	**قبول الفرض**
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحديات المرتبطة بالمراجع الخارجي فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال في البنوك التجارية	**تحليل الانحدار الخطى البسيط**	**قبول الفرض**
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحديات المرتبطة بالجهات التشريعية والسلطات الرقابية فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال في البنوك التجارية	**تحليل الانحدار الخطى البسيط**	**قبول الفرض**
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحديات المرتبطة بالقائمين على إدارة البنوك فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال في البنوك التجارية	**تحليل الانحدار الخطى البسيط**	**قبول الفرض**
تؤثر التحديات المؤثرة على قدرة وكفاءة المراجع الخارجي في الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال في البنوك التجارية	**تحليل الانحدار الخطى المتعدد**	**قبول الفرض جزئياً**

المصدر: من إعداد الباحث

توصل الباحث إلى النتائج التالية :

١. تعتبر عمليات غسل الأموال نشاطاً متطوراً ويجب مراقبته على نحو مستمر في كافة أشكاله وأساليبه المختلفة ، لحماية الإقتصاد الوطني للدولة .

٢. للمراجع الخارجي دور حيوي لضمان بيئة رقابية سليمة للوحدة الاقتصادية وإمكانية الوفاء بمتطلبات الأطراف المستفيدة حسب التغيرات والتطورات المحيطة بها.

٣. يلعب المراجع الخارجي دورًا مهمًا في مكافحة خطر عمليات غسل الأموال وحماية نزاهة النظام المالي في البنوك التجارية ، حيث يعتبر مسؤولاً عن الكشف والإبلاغ عن أي أنشطة مشبوهة قد تشير إلى غسل الأموال .
٤. التأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي يكسبه القدرة على إكتشاف عمليات غسل الأموال والإبلاغ عنها للجهات الرقابية المختصة في الدولة .
٥. مسؤولية المراجع في الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال تساهم في تحقيق الإستدامة المالية والإجتماعية، من خلال حماية المجتمع من الأضرار الناجمة عن الجرائم المالية والحفاظ على سمعة المؤسسات المالية وخاصة البنوك التجارية .
٦. مسؤولية المراجع في الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال تساهم في الحد من الإنعكاسات السلبية لعمليات غسل الأموال على مصداقية القوائم والتقارير المالية في البنوك التجارية .
٧. للمراجع الخارجي دور حيوى في تفعيل نظام مكافحة غسل الأموال في البنوك التجارية ، على الرغم من عدم النص صراحة على هذا الدور في القوانين والتشريعات الجزائرية .
٨. المراجع الخارجي يعتبر مسؤولاً عن الحفاظ على الشك المهني أثناء عملية المراجعة لدى البنوك التجارية ، آخذاً في الحسبان احتمال تجاوز الإدارة لأدوات الرقابة ، ومدركاً لحقيقة أن إجراءات المراجعة الفعالة لاكتشاف الخطأ قد لا تكون فعالة في اكتشاف غسل الأموال.

وتوصل الباحث من نتائج الدراسة الميدانية إلى مايلي :

١. يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية إيجابي لالتزام المراجع الخارجي بالمسؤولية الإجتماعية على فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، ويفسر إلتزام المراجع الخارجي بالمسؤولية تفسر ما نسبته ٥٧,٤% من التباين في فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال.
٢. يوجد تأثير معنوي إيجابي لالتزام المراجع الخارجي بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني على فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، ويفسر التزام المراجع الخارجي بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني ما نسبته ٦٠,٣% من التباين في فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، أما باقي النسبة فترجع لمتغيرات أخرى لم يتناولها النموذج.
٣. يوجد تأثير معنوي إيجابي لإلتزام المراجع الخارجي بمعايير جودة المراجعة على فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، ويفسر إلتزام المراجع الخارجي بمعايير جودة المراجعة ما نسبته

٤٢,٥% من التباين في فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، أما باقي النسبة فترجع لمتغيرات أخرى لم يتناولها النموذج.

٤. يوجد تأثير معنوي إيجابي لالتزام المراجع الخارجي بتقييم نظم الرقابة الداخلية على فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، ويفسر التزام المراجع الخارجي بتقييم نظم الرقابة الداخلية ما نسبته ٣١,٦% من التباين في فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، أما باقي النسبة فترجع لمتغيرات أخرى لم يتناولها النموذج.

٥. يوجد تأثير معنوي إيجابي لجميع أبعاد كفاءة المراجع الخارجي على فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، وهم على الترتيب من حيث قوة تأثيرهم؛ التزام المراجع الخارجي بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني، يليه التزام المراجع الخارجي بالمسؤولية الاجتماعية، ثم التزام المراجع الخارجي بمعايير جودة المراجعة، وأخيراً التزام المراجع الخارجي بتقييم نظم الرقابة الداخلية، وتفسر أبعاد كفاءة المراجع الخارجي مجتمعة ما نسبته ٧٨,٢% من التباين في فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، أما باقي النسبة فترجع لمتغيرات أخرى لم يتناولها النموذج.

٦. يوجد تأثير معنوي إيجابي للتحديات المرتبطة بالمراجع الخارجي على فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، وتفسر التحديات المرتبطة بالمراجع الخارجي ما نسبته ٨٤,١% من التباين في فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، أما باقي النسبة فترجع لمتغيرات أخرى لم يتناولها النموذج.

٧. يوجد تأثير معنوي إيجابي للتحديات المرتبطة بالجهات التشريعية والسلطات الرقابية على فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، وتفسر التحديات المرتبطة بالجهات التشريعية والسلطات الرقابية ما نسبته ٨٠,٧% من التباين في فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، أما باقي النسبة فترجع لمتغيرات أخرى لم يتناولها النموذج.

٨. يوجد تأثير معنوي إيجابي للتحديات المرتبطة بالجهات التشريعية والسلطات الرقابية على فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، وتفسر التحديات المرتبطة بالجهات التشريعية والسلطات الرقابية ما نسبته ٧٤,٨% من التباين في فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، أما باقي النسبة فترجع لمتغيرات أخرى لم يتناولها النموذج.

٩. يوجد تأثير معنوي إيجابي لغالبية التحديات المؤثرة على كفاءة المراجع الخارجي في فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، وهم على الترتيب من حيث قوة تأثيرهم ؛ التحديات المرتبطة بالمراجع الخارجي ، يليها التحديات المرتبطة بالجهات التشريعية والسلطات الرقابية ، بينما لا يوجد

تأثير معنوي إيجابي للتحديات المرتبطة بالقائمين على إدارة البنوك في فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ، وتفسر التحديات المؤثرة على كفاءة المراجع الخارجي مجتمعة ما نسبته ٨٦,٢% من التباين في فعالية الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال ، أما باقي النسبة فترجع لمتغيرات أخرى لم يتناولها النموذج .

" **التوصيات** "

بُناء على النتائج التى توصل إليها الباحث ، يوصي بما يلي :

١. الإتجاه نحو الرؤية التي تركز على حاجة الجزائر إلى مراجعين خارجيين لديهم إلتزام بمعايير جودة المراجعة للمساعدة في كشف حالات غسل الأموال، وذلك حفاظا على اقتصاديات الجزائر وتضييق الفجوة الكبيرة التي تحول دون السيطرة الكاملة على مستخدمي الحسابات المتعلقة بغسل الأموال مما يكفل إكتشافهم ويحقق الاستقرار المالي في الجزائر.
٢. الإستمرار بتطوير كافة القوانين والتشريعات ذات العلاقة بالمراجعة الخارجية لتحقيق جودة المراجعة لاكتشاف عمليات غسل الأموال لدى البنوك التجارية الجزائرية .
٣. ضرورة متابعة الدولة ومراقبتها للمراجعين للتأكد من إلتزامهم بمسؤولياتهم الاجتماعية وبذل العناية المهنية الواجبة في إكتشاف الغش والإحتيال والإلتزام بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني، وذلك لأهميتها في مساعدة المراجعين على إكتشاف حالات غسل الأموال.
٤. نتيجة للتطورات المتسارعة في بيئة عمل المؤسسات المالية ، لابد أن يكون من ضمن فريق عمل المراجعة الخارجية متخصصين في النظم وكذلك في مجال الإتصالات والإنترنت وأن يتمتعوا بالاستقلالية والحياد في العمل والمحافظة على أسرار العملاء.
٥. التثقيف المستمر والتوعية الجادة بمخاطر ظاهرة غسل الأموال وإنعكاساتها على رفاهية المواطنين وحماية اقتصاد البلد من خلال إتخاذ الإجراءات الرادعة بحق البنوك التي يثبت أنها ساهمت في عمليات غسل الأموال .
٦. تفعيل نتائج الدراسة بما يتوافق مع المصلحة الوطنية وخدمة الاقتصاد الجزائري نحو الحد والقضاء على جرائم غسل الأموال والتي تنعكس أثارها سلباً على اقتصاديات الجزائر وعزوف الإستثمارات الأجنبية والتي أولتها الحكومة الجزائرية جل إهتمامها لتزويد خزينة الدولة بالعملة الصعبة والحد من الفقر والبطالة وتخفيف أعباء المديونية.

٧. عمل المزيد من الدراسات المستقبلية لأخذ متغيرات مستقلة أخرى لبيان دور المراجع الخارجي في اكتشاف حالات غسل الاموال لدى البنوك التجارية الجزائرية ، حيث ساهمت المتغيرات الحالية بمقدار ٠.٤٧٢ في اكتشاف حالات غسل الأموال ويبقى ما مقداره ٠.٥٢٨ متغيرات لم تاخذ بها الدراسة الحالية.

٨. الإهتمام بتدريب المراجعين والعمل على إعداد برامج للتدريب في مجال مكافحة غسل الأموال بالاضافة إلى وضع المراجع في تقريره فقرة عن حالات غسل الأموال لدى البنوك التجارية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. أحمد جمعة الخيبلي ، غسيل الأموال عبر الأنترنيت ، دراسة مقارنة بين مصر الأردن الإمارات ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات القانونية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، ٢٠٠٦ ، ص ٧٣ .

٢. أروى الفاعوري، إيناس قطيشات، جريمة غسيل الأموال "المدلول العام والطبيعة القانونية – دراسة مقارنة"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٢، ص٣٤-٣٥.

٣. إنصاف قسوري ، غسيل الأموال بواسطة نظام CYBER Banking و نظام Smart Card ، مجلة دراسات وأبحاث ، العدد ٢٥ ، السنة الثامنة ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، الجزائر ، ديسمبر ٢٠١٦ ،ص ٤١٠ .

٤. بسام أحمد الزلمي ،دور النقود الإلكترونية في عمليات غسل الأموال ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢ ، العدد ١ ، سوريا ، ٢٠١٠ ، ص٥٤٥ .

٥. بسام احمد الزلمي، المرجع السابق، ص ٥٥٢ .

٦. بنك القاهرة، النشرة الاقتصادية المصرفية، العدد ١٠٠، سنة ٢٠٠١، ص٢٥.

٧. حسين، ريم عقاب. (٢٠١٨). تحليل العوامل المؤثرة في إكتشاف مدقق الحسابات الخارجي لعمليات غسيل الأموال والتقرير عنها " دراسة ميدانية في مكاتب تدقيق الحسابات الأردنية" ، جامعة البلقاء التطبيقية – الأردن.

٨. حمدي عبد العظيم "غسيل في مصر والعالم"، الدار الجامعية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٧، ص٣٤-٣٥.

٩. خوجة جمال، الآليات القانونية لمواجهة جريمة تبييض الأموال في القانون المقارن، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية و الادارية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، ٢٠١٠ ، ص ٦٣.

١٠.زرقين عبود، والحمزة عبدالحليم ، (٢٠١٩) ، جهود الجزائر في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال ، ملفات الأبحاث في الإقتصاد والتسيير، ع ٧ ، ص ص ٢٦٥ – ٢٨٥ .

١١.سري صيام، التجربة المصرية لعمليات مكافحة غسل الأموال، مؤتمر تزايد تهديدات غسل الأموال وتنوع أساليبه والعمل الدولي لمكافحته، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ١٣ – ١٥ يونيو ٢٠٠٤، ص٣ – ٥.

١٢.سعود عبد العزيز المريشد، غسل الأموال الإلكتروني في القانون السعودي و المقارن، مجلة الحقوق ، العدد ٠٣ ، السنة الخامسة و الثلاثون ، الكويت، سبتمبر ٢٠١١ ، ص ٢٢٨ .
١٣.سهيل محمد العزام ،جريمة غسل الأموال ، الطبعة الأولى ، المكتبة الوطنية ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠٨ .
١٤.شريف محمد غنام، محفظة النقود الإلكترونية رؤية مستقبلية Electronicpurse، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ، ٢٠٠٧ ، ص ٠٧ .
١٥.صالح محمود السعد ، مراحل غسيل الأموال ، مجلة الأمن والحياة ، عدد ٢٨٤، السنة ٢٤،القاهرة ، أبريل /مايو
١٦.عادل عبد الجواد، "الإنترنت وغسيل الأموال"، مجلة الأمن والحياة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المجلة العربية السعودية، العدد ٢٤١، سبتمبر ٢٠٠٢، ص٢٥-٢٦.
١٧.عبد الفتاح بيومي حجازي، جريمة غسل الأموال بين الوسائط الإلكترونية و نصوص التشريع ، الطبعة الأولىدار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٥، ص ٨٧ .
١٨.عبدالهادي ، فرحات الصافي علي ، (٢٠٢٢) ، إطار مقترح للحد من معوقات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية : دراسة نظرية ميدانية ، مجلة البحوث التجارية ، مج ٤٤ ، ع ١، ١١٧ – ١٧٧ .
١٩.عبود زرقين،عبد الحليم الحمزة،٢٠١٩، جهود الجزائر في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال، جامعة محمد الأول ، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير ، الاصدار٧ ، العدد٢ ، ص ص٢٦٥-٢٨٦
٢٠.عرقوب. نبيلة، وبوشة .محمد، (٢٠٢٠) ، جريمة تبييض الأموال في الجزائر والجهود المبذولة لمكافحتها، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، مج ١١ ، ع ٣ ، ١٠٨ – ١٢٤ .
٢١.عكروم عادل، جريمة تبييض الاموال، رسالة دكتوراه،، كلية الحقوق، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، ٢٠١١ ، ص ١٦.
٢٢.فريد علواش ، جريمة غسل الأموال ، المراحل و الأساليب ، مجلة العلوم الإنسانية الدولية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، العدد ١٢ ، نوفمبر ٢٠٠٧ ، ص ٣٤ .
٢٣.قانون ٠١/٠٦ المؤرخ في ٢٠ فبراير ٢٠٠٦ يتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته ، ج ر عدد ١٤ الصادرة في ٢٠٠٦/٠٣/٠٨ المعدل و المتمم بموجب الأمر ٠٥/١٠ المؤرخ في ٢٦ أكتوبر ٢٠١٠ ، ج ر عدد ٥٠ الصادرة بتاريخ ٢٠١٠/٠٩/٠١ ، و الموافق عليه بموجب القانون ١١/١٠

المؤرخ في ٢٧ أكتوبر ٢٠١٠ ،ج ر عدد ٦٦ الصادرة بتاريخ ٢٠١٠/١١/٠٣ ، و تمّ تعديله و تتميمه أيضا بموجب القانون ١٥/١١ المؤرخ في ٠٢ أكتوبر ٢٠١١ ، ج ر عدد ٤٤ في ٢٢ اكتوبر ٢٠١١.

٢٤.القانون ١٥/٠٤المؤرخ في أوّل فبراير ٢٠١٥ الذي يحدّد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع و التصديق الإلكترونيين الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ١٠ فبراير ٢٠١٥ عدد ٠٦ .

٢٥.القانون رقم (٨٠) لسنة ٢٠٠٢، الخاص بمكافحة غسيل الأموال، المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٣.

٢٦.قانون رقم ١٥/٠٤ المؤرخ في ٢٠١٤/١١/١٠ يعدل و يتمم الأمر ١٥٦/٦٦ المؤرخ في ١٩٦٦/٠٦/٠٨ المتضمن قانون العقوبات ، ج ر عدد ٧١ الصادرة بتاريخ ٢٠٠٤/١١/١٠ .

٢٧.قراصنةالأنترنت(Hackers):الأشخاص الذين يهدفون إلى الدخول إلى أنظمة الحسابات الآلية غير المصرح لهم و كسر الحواجز الأمنية الموضوعة لهذا الغرض ، بهدف اكتساب الخبرة أو بدافع الفضول أو بمجرد إثبات القدرة على إختراق هذه الأنظمة ، مزيود سليم ، الجرائم المعلوماتية واقعها في الجزائر و آليات مكافحتها المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية ، العدد الأوّل ، الجزائر ، أفريل ٢٠١٤ – ص٩٩ .

٢٨.لعوارم وهيبة ، الجريمة المنظمة في تبييض الأموال عبر الوسائط الإلكترونية–دراسة مقارنة ،مرجع سبق ذكره ،ص ١٠٢.

٢٩.لعوارم وهيبة ، دور وسائل الدفع الإلكترونية في عمليات تبييض الأموال، المجلة العربية للأبحاث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، الجزائر ،العدد ١٨ ،السنة السابعة، مارس ٢٠١٥، ص ٦٩.

٣٠.لعوارم وهيبة ، دور وسائل الدفع الإلكترونية في عمليات تبييض الأموال، المجلة العربية للأبحاث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، الجزائر ،العدد ١٨ ،السنة السابعة، مارس ٢٠١٥، ص ٩٣ .

٣١.لعوارم وهيبة ، دور وسائل الدفع الإلكترونية في عمليات تبييض الأموال، المجلة العربية للأبحاث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، الجزائر ،العدد ١٨ ،السنة السابعة، مارس ٢٠١٥، ص ٢٠٤ .

٣٢.ليندة عبد الله ، تبييض الأموال عن طريق الإعتماد المستندي الإلكتروني ، أعمال المؤتمر الدولي الرابع عشر ، الجرائم الإلكترونية ، مركز جيل البحث العلمي ، طرابلس / لبنان –طرابلس ٢٤-٢٥ مارس ٢٠١٧ ، ص ، ١٧٦.

٣٣.المادة ٠٢ من الأمر ٠٢/١٢ المؤرخ في ١٣ فبراير ٢٠١٢ ، المعدل و المتمم للقانون ٠١/٠٥ المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتهما.

٣٤.محمد إبراهيم محمود الشافعي، النقود الإلكترونية (ماهيتها ، مخاطرها و تنظيمها القانوني) ، مجلة الأمن والقانون ، أكاديمية شرطة دبي ، العدد الأوّل ، السنة ١٢ ، الإمارات العربية المتحدة ، يناير ٢٠٠٤ ص ١٤٨ .

٣٥.محمود محمد أبو فروة، الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الأنترنيت ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، ٢٠٠٩ ، ص٤٩.

٣٦.الموقع الالكتروني :-www.qudsbank.ps/letters-of-credit

٣٧.نادية عبد الرحيم و أمين بن سعيد جريمة تبييض الأموال في ظل رقمنة الخدمات المصرفية ، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية ،الجزء ٠٢ ، العدد ١٠،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، الجزائر ،٢٠١٧ ،ص ٣٢.

٣٨.نوفل سمايلي،محمد حسن رشم، فضيلة بوطورة (٢٠١٦) ، تطور أساليب غسيل الأموال ودور إجراءات الرقابة الوقائية في البنوك لتعزيز مواجهة الظاهرة (مع الإشارة لإجراءات البنوك في الجهاز المصرفي الجزائري) ، آفاق للعلوم، ١(١).

٣٩.وزارة العدل الجزائرية ، قانون ٠١/٠٥ المؤرخ في ٠٦ فبراير ٢٠٠٥ المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب ومكافحتهما ، الطبعة الأولى د.و.أ.ت ٢٠٠٥ .

https://doi.org/10.34874/IMIST.PRSM/doreg-v7i2.15721،

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Cika, N., Dhamo, S., & Tola, I. (2018). The Role of Auditors Against Money **Laundering-Albania Case. European Journal of Economics and Business Studies** Articles, 4.

2. SOPHIE PETRINI-JONQUET ; La politique criminelle en matiére de blanchiment de la lutte nationale aux obstacles internationaux, thése de doctorat, tome 1, 1997, p 139 .

3. Beare M. E., "Critical Reflections on Transnational Organized Crime, Money Laundering and Corruption", Univ. of Toronto Press, 2003, N.Y., p.95.
4. Richards J. R., "Transactional Criminal Organization, Cyber Crime, and Money (Laundering", CRC press, N.Y., 2002, p.321.
5. Michal, A., Pried, "Money Laundering", John Wiley & Sans, 2000, p.234.(
6. FATF, "Basic facts about money laundering", Financial Action Task Force on Money Laundering, Paris, 2002.
7. International Federation of Accountants, Anti-Money Laundering, Discussion Paper, Issued by the International Federation of Accountants, http://www.ifac.org March, 2004, p.4.
8. ZOUAIMIA Rachid , blanchiment d`argent et finance,ent du terrorisme : l`arsenal juridique , revue critique de droit et sience politique , facultè de droit , universitè Mouloud Mammeri , Tizi-ouzou ,p 15.
9. Lilley P., "The Untold Truth About Global Money Laundering", Kogan Page, Limited, Seconded, 2003, p.265.
10. Joseph T. Wells, "Money Laundering: Ring around the White Collar", Journal of Accountancy, September, 2003, P.4
11. BERGIER Sebastien ، Opportunitès de blanchiment d'argent dans la tèléphonie mobile , La lutte contre blanchiment d'argent pistes d`actions entre prévention et repression , L`Harmattan ، FRANCE 2010 , P 160.
12. ALLAIN Bollè , Le Blanchiment des capitaux de la criminalitè organisèe ,Blanchiment et Financement du terrorisme ،la Bibliothèque national de france، France,2009 ,P 54.

13. Issah, M., Antwi, S., Antwi, S. K., & Amarh, P. (2022). Anti-money laundering regulations and banking sector stability in Africa. Cogent Economics & Finance, 10(1), 2069207.
14. https://doi.org/10.1080/23322039.2022.2069207